S/PV.9891

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9891**

الخميس، 3 نيسان/أبريل 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد بونافون	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيدة لاندي
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيد كانو
	الصومال	السيد محمد يوسف
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شي
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

25-08779 (A)

وثيقة ميسّرة

الرجاء إعادة التدوير

افتتحت الجلسة الساعة 15/10.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل وليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ والدكتور يونس الخطيب، رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد تورك.

السيد تورك (*تكلم بالإنكليزية*): يؤلمني أن أطلع المجلس مرة أخرى على المعاناة الكارثية التي يكابدها الناس في غزة. لقد تبددت الراحة المؤقتة التي وفرها وقف إطلاق النار والتي منحت الفلسطينيين فرصة لالتقاط الأنفاس. ومنذ 1 آذار/مارس، أسفرت العمليات العسكرية الإسرائيلية عن مقتل أكثر من 200 1 فلسطيني، من بينهم 320 طفلاً على الأقل، وفقاً لوزارة الصحة في غزة، كما يتواصل القصف على المباني السكنية والخيام والمستشفيات والمدارس، بما في ذلك الأماكن التي أُمر الفلسطينيون بالانتقال إليها. ولم تهدأ الأمور حتى مع احتفال العائلات الفلسطينية بعيد الفطر. وقد هالني مقتل 15 من الموظفين الطبيين وعمال الإغاثة الإنسانية في الآونة الأخيرة، الأمر الذي يثير المزيد من الشواغل بشأن ارتكاب الجيش الإسرائيلي جرائم حرب. ويجب إجراء تحقيق مستقل وسريع وشامل في أعمال القتل هذه ويجب محاسبة المسؤولين عن أي انتهاكات للقانون الدولي.

ويواصل الجيش الإسرائيلي قصف مخيمات الأشخاص الذين هُجّروا مرات عديدة والذين ليس لديهم مكان آمن يذهبون إليه. كما يستمر الجيش الإسرائيلي في إجبار المدنيين على الانتقال.

ونصف غزة الآن إما يخضع لأوامر إخلاء إلزامية أو أُعلن منطقة محظورة. ويبدو أن أوامر الإخلاء لا تمتثل لمتطلبات القانون الدولي الإنساني. وتواصل حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى إطلاق الصواريخ العشوائية من غزة على إسرائيل، انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. ويساورني القلق أيضاً بشأن مصير وسلامة الرهائن الإسرائيليين الذين ما زالوا محتجزين في غزة.

(تكلم بالفرنسية)

لقد مر الآن شهر على بدء الحصار الكامل الذي فرضته إسرائيل على جميع المساعدات والإمدادات الحيوية، بما في ذلك الغذاء والماء والكهرباء والوقود والأدوية، مما يضر بجميع سكان غزة. وتمثل أنواع الحصار المفروضة على غزة شكلاً من أشكال العقاب الجماعي، وقد ترقى أيضاً إلى استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب. في 1 نيسان/أبريل، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى إغلاق مخابزه الخمسة والعشرين في جميع أنحاء قطاع غزة، وحُرمت بذلك أسر عديدة من الخبز. والتوترات الاجتماعية الناجمة عن نقص الغذاء واضحة للعيان. وتفيد تقارير أيضاً بإفراط الشرطة المحلية في استخدام القوة. وكما كان الحال قبل وقف إطلاق النار، ينهار النظام الاجتماعي مرة أخرى أمام أعيننا. وأشعر بالقلق إزاء التصريحات التحريضية لكبار المسؤولين الإسرائيليين بشأن الاستيلاء على أراضي قطاع غزة وضمها وتقسيمها وبشأن نقل الفلسطينيين إلى خارج غزة. كل ذلك يثير مخاوف شديدة من ارتكاب جرائم دولية ويتعارض مع المبدأ الأساسي للقانون الدولي المناهض للاستيلاء على الأراضي بالقوة. وفي القرار 2735 (2024)، الذي اتخذ في حزيران/يونيه 2024، رفض المجلس أي محاولة لإحداث تغيير ديموغرافي أو إقليمي في قطاع غزة، بما في ذلك أي إجراءات تقلص من مساحة أراضي غزة.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الحالة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تبعث على القلق البالغ. فقد أسفرت العمليات الإسرائيلية في شمال الضفة الغربية عن مقتل مئات من الأشخاص، وتدمير مخيمات كاملة للاجئين ومواقع طبية مؤقتة ونزوح أكثر من 000 40 فلسطيني. والإعلان عن عدم جواز عودة السكان إلى منازلهم لمدة عام يثير شواغل جدية بشأن النزوح الجماعي الطويل الأمد. وقد تحقق مكتبي، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، من أن عنف الدولة والمستوطنين أدى إلى مقتل 909 من الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية، من بينهم 191 طفلاً وخمسة أشخاص من ذوي الإعاقة، وقد تشكل بعض هذه الحالات أعمال قتل خارج نطاق القضاء أو أشكالاً أخرى من القتل غير القانوني. وفي الفترة نفسها، قُتل 51 من الإسرائيليين، من بينهم 15 امرأة وأربعة أطفال، في هجمات فلسطينية مزعومة أو اشتباكات مسلحة، وقعت 33 منها في الضفة الغربية و 18 في إسرائيل. ويستمر التوسع الاستيطاني غير المشروع دون انقطاع، حيث يدافع بعض الوزراء الإسرائيليين عن السيادة الإسرائيلية على الأرض المحتلة. وأُجبر عشرات من مجتمعات الرعاة والمزارعين الفلسطينيين على مغادرة منازلهم وأراضي أجدادهم، في حين أدت القيود المفروضة على التنقل إلى شل الاقتصاد وتمزيق النسيج الاجتماعي. وبينما أُطلق سراح مئات المحتجزين الفلسطينيين خلال فترة وقف إطلاق النار، اعتقل واحتجز مئات أشخاص آخرين. أما في داخل إسرائيل، فإن الحملة الشديد ضد الحيز المدني، بما في ذلك المنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان للفلسطينيين، تبعث على القلق أيضاً.

ولا شيء يمكن أن يبرر الأعمال الإرهابية المروعة التي ارتكبت ضد المجتمعات المحلية الإسرائيلية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ولا شيء يمكن أن يبرر العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني. وأفادت وزارة الصحة الفلسطينية بأن العمليات العسكرية الإسرائيلية الجارية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023

قد أسفرت عن مقتل أكثر من 400 50 فلسطيني في غزة وإصابة أكثر من 000 114 شخص. وأدعو إلى العودة فوراً لوقف إطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع أنحاء غزة. وأنبه مرة أخرى إلى أن هناك خطرا كبيرا ومتزايدا لارتكاب جرائم فظيعة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتنص اتفاقيات جنيف على أن الدول ملزمة بالتصرف عند ارتكاب انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني. وتقع على عاتق الدول الأطراف، بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المسؤولية عن اتخاذ إجراءات لمنع هذه الجريمة عندما يتضح الخطر. وأحث كل الجهات ذات النفوذ على ضمان حماية المدنيين باعتبارها مسألة ذات أولوية مطلقة. ومن الضروري تحقيق المساءلة الكاملة عن جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب الإفراج عن جميع الرهائن فورا ودون شروط. ويجب إطلاق سراح جميع المحتجزين تعسفا. ويجب على إسرائيل الامتناع عن أي أعمال تشكل تهجيرا قسريا لسكان غزة.

لقد تبين تماما خلال الأشهر الثماني عشرة الماضية من العنف أنه لا يوجد مسار عسكري للخروج من الأزمة. والسبيل الوحيد للمضي قدما هو التسوية السياسية القائمة على أساس دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في كرامة وحقوق متساوية، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد تورك على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للدكتور الخطيب.

الدكتور الخطيب (*تكلم بالإنكليزية*): يجب أن تتوقف الهجمات على عمال الإغاثة ويجب محاسبة مرتكبيها. فهذه هي الرسالة التي وجهتها السيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، خلال جلسة مجلس الأمن يوم أمس (انظر S/PV.9889). ولا يسعنا إلا أن نردد هذه الرسالة المهمة ونؤكد على الحاجة الماسة إلى أن يبذل المجلس كل ما في وسعه لحماية هؤلاء المتطوعين والموظفين المتفانين والذين تتمثل مهمتهم الرئيسية في إنقاذ الأرواح في أحلك أوقات النزاع والمعاناة الإنسانية.

وشهدنا يوم السبت الماضي واحدة من أشد اللحظات ظلاماً حتى الآن في نزاع هزّ إنسانيتنا المشتركة في صميمها. ما فتئت العديد من الأرقام القياسية المروعة في الحرب على غزة تتحطم – مقتل أكبر عدد من عمال الإغاثة في أي نزاع واحد، وعدد الأطفال الذين قتلوا، وعدد الهجمات على العاملين في المجال الصحي والمرافق الصحية، وحجم الدمار الذي لحق بالبنية التحتية المدنية والمنازل، والقائمة تطول. ويوم السبت، كشفت بعثة تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، بتنسيق ومرافقة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، عن مقبرة جماعية عُثر فيها على 15 مسعفا قتلوا ودفنوا ومن بينهم 8 من أعضاء فريق المساعدين الطبيين التابعين لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني و 6 من أفراد الدفاع المدني الفلسطيني وموظف تابع للأمم المتحدة. لقد قُتلوا أثناء قيامهم بمهمة لإنقاذ الأرواح بعد ورود تقارير عن وقوع إصابات بين المدنيين في تل السلطان برفح.

وقمنا بتوثيق الجداول الزمنية لمهام سيارات الإسعاف الثلاث، والاتصال بين الفريق الأول ومركز الإرسال، والوقت الذي فقدنا فيه الاتصال بالفريقين الثاني والثالث، وما شهده الفريق الأول عندما عاد إلى

مكان الحادث وتواصل مع مركز الإرسال. وقمنا أيضاً بتوثيق إطلاق النار الكثيف الذي سمعه مركز الإرسال عندما كان اللاسلكيذو التردد العالي جداً مشغلاً، حيث أبلغ عضو الفريق أسعد النصاصرة عن تعرضهم لإطلاق النار وإصابة عدة زملاء. ولا يزال عضو الفريق نفسه مفقوداً، وليس لدينا أي معلومات عن مصيره. وندعو قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى تقديم معلومات عن مصير أسعد ومكان وجوده. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه أثناء الاتصال بالفريق، تمكن الأفراد الذين أُرسلوا من سماع محادثة باللغة العبرية بين القوات الإسرائيلية والفريق – مما يعني أن بعض أفراد الفريق كانوا لا يزالون على قيد الحياة عندما كانوا تحت سيطرة القوات الإسرائيلية. ودعا العديد من أعضاء المجلس إلى إجراء تحقيق شامل ومستقل. ونكرر هذه الدعوة ونعتقد أن هذا هو الحد الأدنى الذي يجب أن يطالب به مجلس الأمن والمجتمع الدولي كجزء من الجهود المبذولة لمحاسبة المسؤولين عن ذلك.

إن هذه ليست الحادثة الأولى التي يُقتل فيها عمال إغاثة تابعون لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والأمم المتحدة وغيرهم أثناء قيامهم بمهمة تقديم الإغاثة والمساعدات المنقذة للحياة. لقد فقدنا 36 من زملائنا في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني قبل هذا الحادث المروع. كما نعكف على توثيق جميع الانتهاكات التي تتعرض لها أفرقة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ومرافقها وبعثاتها ونطلع الشركاء والدول الأعضاء عليها.

لقد مرّ شهر كامل منذ استئناف إسرائيل للقتال وفرضها الحصار الشامل على غزة، بما في ذلك فرض حصار شامل على جميع المساعدات التي تدخل غزة. وهناك مليونا شخص في غزة محرومون من الغذاء والماء والدواء والمأوى والكهرباء، بالإضافة إلى الصدمة النفسية التي يعانون منها منذ 18 شهراً في إطار استراتيجية إسرائيلية للعقاب الجماعي من أجل تحقيق أهداف الحرب. وهذا انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني. وخلال الأسابيع الستة من تنفيذ وقف إطلاق النار، عملت الوكالات الإنسانية، بما فيها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، بلا كلل أو ملل لإدخال الإغاثة واستعادة بعض الخدمات الأساسية لسكان غزة، بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية، لتجد أن الأوضاع تتدهور مع عودة العنف ليطارد سكان غزة بشكل أكثر وحشية من ذي قبل.

قدم العديد من الدول الأعضاء والمنظمات والخبراء توصيات ونقاط عمل طوال هذا النزاع. وأود أن أكرر النقاط التالية:

أولاً، نحث المجلس على دعم الدعوة إلى إجراء تحقيق مستقل وشامل في هذه الجريمة البشعة ومحاسبة المسؤولين عنها.

ثانياً، ندعو أعضاء المجلس إلى أن يتخذوا، بشكل فردي وجماعي، إجراءات لضمان احترام القانون الدولي الإنساني.

ثالثاً، هناك حاجة إلى إنفاذ الآليات القائمة واستخدام الأدوات الموجودة تحت تصرف الدول الأعضاء من أجل ضمان حماية العاملين في المجال الإنساني وعمال الإغاثة وإنهاء الإفلات من العقاب.

رابعاً، ندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره إلى عدم ادخار أي جهد لاستئناف وقف إطلاق النار وإنهاء العنف فوراً.

خامساً، ندعو إلى الاستئناف الفوري لإيصال المساعدات وفتح المعابر الحدودية.

إن أرواح كل من مصطفى خفاجة وعز الدين شعث ومحمد بهلول ومحمد الحيلة ورائد الشريف، تطلب العدالة. فهل يمكن للمجلس سماعهم؟

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الدكتور الخطيب على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني الصادق للمفوض السامي فولكر تورك وللدكتور يونس الخطيب على إحاطتيهما الواقعيتين. إن كلماتهما تذكير صارخ بالمعاناة الهائلة التي يكابدها الشعب الفلسطيني والهمجية التي يتعرض لها. إن هذا عقاب جماعي. وهذه جريمة حرب.

طلبت الجزائر عقد هذه الجلسة لأننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المجلس يجب أن يتحدث بوضوح وقوة. ويجب أن يتحمل المجلس مسؤولياته كاملةً. ويجب على المجلس ضمان تنفيذ القرارات الصادرة عنه. وعدم القيام بذلك سيؤدي إلى فقدان ما تبقى من سلطة وأي شرعية متبقية، ولن يحترم العالم – أي جمهورنا – المجلس أو مداولاته بعد الآن.

يواجه سكان غزة صعوبات لا يمكن تصورها. وتتحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية عن تحول غزة إلى النزاع الأكثر دموية بالنسبة لعمال الإغاثة، حيث قُتل أكثر من 400 منهم؛ والنزاع الأكثر دموية بالنسبة للصحفيين، حيث قُتل 209 من الصحفيين؛ والنزاع الأكثر دموية بالنسبة للعاملين في القطاع الطبي، حيث قُتل أكثر من 060 1 من هؤلاء العاملين؛ والنزاع الأشد فتكاً بالأطفال، حيث قُتل أكثر من 000 17 طفل. هؤلاء الناس – هؤلاء المدنيون الأبرياء – يستحقون العدالة. ومن أجل إنقاذ الأرواح، يجب أن نضع حدا فوريا للهجوم المستمر وينبغي تنفيذ القرار 2735 (2024) بالكامل دون تأخير.

ومنذ استئناف الهجوم الإسرائيلي في 18 آذار/مارس، قُتل أكثر من 103 فلسطينيين يوميا وأصيب أكثر من 223 فلسطينيا يوميا. لقد أصبح القتل جزءا من الحياة اليومية المعتادة لسكان غزة، بينما يشاهد المجتمع الدولي عملية إبادة جماعية تحدث على الهواء مباشرة. ويبقى مكتوف الأيدي، مثلنا جميعاً هنا.

وهذا الصباح، استهدفت غارات جوية إسرائيلية مدرسة تأوي نازحين، مما أسفر عن مقتل العشرات من المدنيين. وأسفر قصف القوات الإسرائيلية يوم أمس لعيادة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في جباليا عن مقتل 22 شخصاً. وكان البحث عن الجثث بعد تلك المذبحة مفجعاً، حيث لم يكن من الممكن التعرف على الأطفال إلا من ملابسهم – قميص أحمر لأبي سعدة، وقميص بنّي لعليان. وكان أصغر هؤلاء الأطفال رضيع عمره أسبوعان.

وكما لو أن القتل غير كافٍ، تقوم القوات الإسرائيلية بمنع دخول أي مساعدات إنسانية فعلياً إلى غزة منذ أكثر من شهر حتى الآن. ووفقاً لليونيسف، فإن أكثر من مليون شخص يموتون جوعاً داخل قطاع غزة. وما يحدث في غزة رعب مطلق، ويجب ألا يمر هذا السلوك الإجرامي للسلطات الإسرائيلية دون التصدي له.

وبينما نركز على المعاناة في غزة، يجب ألا نغفل عن الفظائع التي تحدث في الضفة الغربية. فهناك أيضاً، لم تستثنِ آلة الحرب الإسرائيلية أي جزء من الضفة الغربية من وحشيتها. ولا تزال أرقام التدمير ونزع الملكية والضم والاعتقالات والتهجير القسري، وأخيراً الاغتيالات آخذة في الارتفاع يومياً. وقد أثنى المسؤولون الإسرائيليون علناً على جهودهم، وأوضحوا أنهم لن يسمحوا للسلطة الفلسطينية بالسيطرة الفعلية على الضفة الغربية.

وفي عام 2024، استولت قوات الاحتلال الإسرائيلي على 46 كيلومتراً مربعاً من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، وتستمر سياسة الاستيطان بلا هوادة، حيث توصف المستوطنات بأنها حامية قلب إسرائيل. وعلاوة على ذلك، فقد اعتدى المسؤولون الإسرائيليون مراراً وتكراراً على المسجد الأقصى، متحدّين بذلك الوضع التاريخي والقانوني القائم والوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة. إننا ندين بشدة كل تلك الأعمال.

في الختام، لقد علّمنا التاريخ أنه لا يمكن لأي قوة أن تقتلع شعباً من أرضه، ولن يتم تهجير أبناء الشعب الفلسطيني. وسيبقون على أرضهم وسيقيمون دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف بدعم من كل من يعتز بالحرية والسلام والعدل.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر بدوري مقدمي الإحاطات اليوم.

لو قُدِّرَ لجدران هذه القاعة والمنسوجات الزرقاء والذهبية التي تحمل رموز الإيمان والأمل والإحسان أن تنطق، لكان لديها بالتأكيد العديد من القصص لتطلعنا عليها. وربما ستفضل الصمت على الكلام، لكثرة الالتزامات التي قُطِعت هنا ولم يوفَ بها. وربما ستستشهد بقرارات المجلس التي لم تنفذ قط بالكامل. وربما ستقتبس من بيانات مقدمي الإحاطات وتصدمنا بشهاداتهم عن الحالة ومعاناة المدنيين في الميدان. ومهما كانت تلك الكلمات، فإنها ستشير إلى اتجاه واحد، وهو الاضمحلال.

ما نراه في غزة هو اضمحلال للإنسانية. لقد روعتنا الهجمات الإسرائيلية على العاملين في المجال الإنساني في غزة. إن العاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة أطباء بلا حدود ومستشفى ناصر يتعرضون لإطلاق النار منذ استئناف الأعمال العدائية. وقد صُدمنا بالهجوم الأخير على قافلة المساعدات الإنسانية، الذي أسفر عن مقتل 15 من العاملين في المجالين الطبي والإنساني. ونتقدم بتعازينا لعائلة وأصدقاء الدكتور الخطيب والقتلى الذين سقطوا.

لا يمكننا أن نصدق أن تلك الأعمال كانت مجرد أخطاء. وتدين سلوفينيا جميع الهجمات على جميع العاملين في المجال الإنساني والطبي وأفراد الأمم المتحدة. ويجب حمايتهم ودعمهم في مهامهم في جميع الأوقات. وندعو إسرائيل إلى إعادة إنشاء آليات الإخطار الإنساني وتنسيق الإحداثيات. وندعو إلى إنهاء هذه الهجمات. فتعمّد توجيه هجمات ضد الأفراد المشاركين في مهمة للمساعدة الإنسانية هو جريمة حرب ويجب مقاضاة مرتكبيها على هذا الأساس.

وما نشهده هو تراجع في حماية المدنيين. وندين عمليات قتل المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، منذ انهيار وقف إطلاق النار. ونسمع من المنظمات الإنسانية أن الغذاء والوقود ينفدان. وندعو إسرائيل إلى رفع الحصار عن غزة فوراً وضمان إيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع بشكل آمن ودون عوائق. ونؤكد على أن التجويع كأسلوب من أساليب الحرب هو جريمة حرب.

ويروعنا إصدار أوامر إخلاء جديدة في غزة. ونحذر من تنفيذ ما يسمى بالفقاعات الإنسانية وعسكرة المساعدات في غزة. ونناشد إسرائيل مرة أخرى أن تتراجع عن تنفيذ التشريعات ضد الأونروا.

إن ما نشهده هو تراجع احترام القانون الدولي. ويجب على الجميع احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو إلى إجراء تحقيقات محايدة ووافية في جميع الحوادث التي تشمل عاملين في المجال الإنساني. نطلب مشاركة نتائج تلك التحقيقات مع المجلس. ويجب مقاضاة مرتكبي الانتهاكات التي تحدث منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. والمساءلة هي وحدها الكفيلة بضمان عدم تكرار ذلك.

يجب أن يتوقف ما يحدث من توسيع دائرة الحرب في غزة والعمليات في الضفة الغربية. ونشعر بالفزع من الحالة في الضفة الغربية التي تتسم بعنف المستوطنين والتدمير وعمليات الهدم ووضع قيود على التنقل والتهجير والانتهاكات المتكررة للوضع الراهن للأماكن المقدسة. ويجب أن ينتهي الاحتلال على نحو ما أمرت به محكمة العدل الدولية. ونرفض الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية والتهجير القسري للفلسطينيين. ونؤكد أن غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية تشكل وحدة متكاملة لا تتجزأ من الدولة الفلسطينية حيث يجب أن يكون الحكم فيها تحت السلطة الفلسطينية.

ما نراه في إسرائيل وفلسطين هو تآكل للسلام والأمن. ونكرر أنه لا يوجد حل عسكري لأي نزاع، بما في ذلك النزاعات الدائرة في الشرق الأوسط. ولا يؤدي شن مزيد من الحروب إلى مزيد من السلام، سواء في إسرائيل أو فلسطين أو المنطقة أو العالم. ويوما بعد يوم، تصبح المنطقة أقل أمنا والمستقبل أكثر اضطرابا. وندعو مرة أخرى إلى إنهاء العمليات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية وإنهاء الهجمات على إسرائيل.

وندعو إسرائيل وحماس إلى العودة إلى الاتفاق الذي جرى التوصل إليه وفقا للقرار 2735 (2024) بدعم من مصر وقطر والولايات المتحدة. ويجب استئناف وقف إطلاق النار ويجب إطلاق سراح الرهائن ويجب أن تتدفق المساعدات ويجب أن يسود الحوار. والدبلوماسية هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم. وحل الدولتين الذي أقره المجلس هو الحل الوحيد لضمان السلام الدائم.

وأشير إلى إحاطة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (انظر S/PV.9472). لقد طلب منا حينها ممثل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أن نستمع إلى صرخات الأطفال الغارقين في الدماء والذين كانوا يسألون عن سبب ما كان يحدث وما الذي فعلوه ولماذا كان العالم لا يكترث لحياتهم لهذه الدرجة. ومن المؤسف أن هذا الشعور بتخلي المجتمع الدولي عنهم لا يزال مستمرا حتى يومنا هذا. ويمكنني أن أؤكد للدكتور الخطيب أن سلوفينيا مكترثة. ولكننا لا نستطيع الإجابة على أسئلته بعد مرور عام ونصف العام تقريبا.

ولا يمكن أن يؤدي تآكل بهذا الحجم سوى إلى نتيجة واحدة وهي الفوضى. وعلى الرغم من التحديات التي واجهتنا في المجلس، أُنجزت الكثير من الأمور خلال هذه الحرب مع إعراب المجلس عن مطالب موحدة واضحة، بما في ذلك من خلال اتخاذ أربعة قرارات. فلنحرص على تنفيذ مطالبنا لمنع زيادة تآكل النظام الدولي الذي بنيناه.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر المفوض السامي فولكر تورك والدكتور يونس الخطيب على إحاطتيهما الواقعيتين.

ونعرب عن تعاطفنا مع عائلات مسعفي الهلال الأحمر الفلسطيني وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني الذين قُتلوا أثناء أداء عملهم بشجاعة لإنقاذ الأرواح في غزة ونتقدم بأحر التعازي لها. إن مقتلهم أمر شائن ونتوقع إجراء تحقيق كامل وشفاف في هذه الحادثة ومساءلة الجناة.

لا تزال غزة أخطر مكان على العاملين في المجال الإنساني في العالم. وإذا لم تحترم إسرائيل الإخطارات الصادرة عن عمال الإغاثة بمشاركة أحداثياتهم للسماح لهم بالعمل من دون التعرض للهجوم، فستُسجل المزيد من حالات الوفيات المروعة المماثلة. وينبغي ألا يضطر عمال الإغاثة إلى المخاطرة بحياتهم لمساعدة المحتاجين. ولذلك نحث إسرائيل على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق فيما يتعلق بالهجوم على مجمع الأمم المتحدة في 19 آذار/مارس لإجراء تحقيقات شاملة في جميع الحوادث التي شملت عمال الإغاثة والعاملين في القطاع الطبي وضمان مساءلة الجناة.

لدي ثلاث نقاط أود أن أدلي بها.

أولاً، تكرر المملكة المتحدة مطالبتها مرة أخرى بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، بمن فيهم أفيناتان أور ويوسي شرعبي وشاي ليفنسون، الذين تربطهم صلات بالمملكة المتحدة. ونحن واضحون في وجوب مساءلة حماس عن أفعالها الدنيئة. ولكن المملكة المتحدة تعارض بشدة قرار إسرائيل باستئناف عملياتها العسكرية وتوسيع نطاقها في غزة. لقد أزهقت أرواح أكثر من 000 1 فلسطيني منذ استئناف العمليات، بمن فيهم 322 طفلا على الأقل، كما يُحشر المدنيون في مناطق متقلصة. ولا يصب في مصلحة أحد مواصلة القتال وإراقة الدماء ويبعدنا ذلك أكثر عن التوصل إلى اتفاق لإعادة الرهائن إلى ديارهم.

ثانياً، إن الحالة الإنسانية في غزة مروعة وتفيد التقارير بأن المواد الغذائية المتبقية للتوزيع في غزة لا تكفي سوى لأقل من أسبوع. ونحث إسرائيل على إعادة تدفق المساعدات الإنسانية على الفور. ويمكن أن يشكل منع دخول الإمدادات والكهرباء إلى غزة انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. ويساور المملكة المتحدة بالغ القلق من اضطرار الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية إلى تقليص عملياتها في غزة لأنها غير آمنة تماما. وسيعاني المزيد من الفلسطينيين في غياب عملها المنقذ للحياة.

ثالثاً، تدين المملكة المتحدة تصريحات وزير الدفاع كاتس حول ضم الأراضي في غزة. ويجب ألا يتعرض الفلسطينيون للتهجير القسري وألا تُقلَّص مساحة أراضي غزة. ولن يؤدي ذلك إلا إلى زيادة عدم الاستقرار وتقويض أمن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وندين القرارات الإسرائيلية الصادرة مؤخرا بشأن التعجيل بإنشاء المستوطنات والبؤر الاستيطانية في الضفة الغربية.

في الختام، فإن الدرس الذي تعلمناه مراراً وتكراراً في المجلس هو أن السبيل الوحيد لإحلال السلام الدائم يتمثل في الدبلوماسية وليس العنف. ونحث الأطراف على العودة إلى وقف إطلاق النار وإنهاء الخسائر المروعة في الأرواح وإعادة الرهائن إلى ديارهم وبذل جهود موثوقة بغية تحقيق حل الدولتين.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الجزائر على طلبها عقد جلسة اليوم. وأشكر المفوض السامي تورك والدكتور الخطيب على إحاطتيهما.

بُعيد انتهاء شهر رمضان، وهو أقدس شهر عند المسلمين في جميع أنحاء العالم، أضحت غزة مرة أخرى محاطة بالموت والقتل. ومنذ 17 آذار/مارس، قُتل في الهجمات الواسعة التي شنتها إسرائيل أكثر من 000 1 فلسطيني، من بينهم أكثر من 300 طفل. لقد تدهورت كثيرا الحالة الإنسانية على الأرض حيث يُحرم مليونَا شخص من الإمدادات الأساسية ويواجه الكثيرون احتمالات نزوح آخر. وأجبرت العمليات العسكرية الإسرائيلية أكثر من 000 100 شخص على الفرار من رفح خلال اليومين المنصرمين تحديدا. إن غزة تغرق في الحرب مرة أخرى. وتكمن أولوية المجتمع الدولي الآن، وخاصة مجلس الأمن، في كبح جماح التصعيد قبل وقوع كوارث إنسانية والمزيد من الخسائر في صفوف المدنيين.

وسأدلي بثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولاً، لا بد من تعزيز وقف دائم لإطلاق النار في غزة بأقصى قدر من الاستعجال. ولن يؤدي تجديد الأعمال العدائية إلا إلى المزيد من القتل والكراهية ولا يمثل بأي حال من الأحوال النهج الصحيح لتحرير الرهائن. إن التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار هو أفضل طريقة لإنقاذ الأرواح وإعادة الرهائن إلى ديارهم.

لقد أعلنت إسرائيل مؤخراً عن خططها لتوسيع نطاق هجومها البري واحتلال الأراضي في غزة. نُعرب عن قلقنا البالغ إزاء هذا التطور ونحثّ إسرائيل على وقف عملياتها العسكرية في غزة على الفور. وينبغي للبلدان الضامنة للاتفاق أن تتبنى موقفاً مُحايداً ومسؤولاً، وأن تعزز التنفيذ المستمر لمراحل الاتفاق الثلاثة وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار في غزة.

ثانياً، لا بد من اتخاذ إجراءات ملموسة لإعادة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة. ومنذ 2 آذار/مارس، عندما قطعت إسرائيل تدفق الإمدادات إلى غزة، لم تصل أي مساعدات إلى القطاع لمدة شهر كامل. ويواجه الآن أكثر من مليوني فلسطيني، يعيشون الضنك بالفعل في غزة، أزمة إنسانية أخرى وخيمة. تعارض الصين بشدة استخدام المساعدات الإنسانية كسلاح وورقة مساومة. إن رفع الحصار المفروض على غزة والاستعادة الكاملة لوصول المساعدات الإنسانية هي التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني يجب على إسرائيل الوفاء بها بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال.

ثالثاً، يجب وقف الهجمات على العاملين في المجال الإنساني. ويجب عدم استهداف موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. إلا أن هذا المبدأ الأساسي للقانون الدولي الإنساني قد انتُهك بشكل متكرر في غزة. فمنذ اندلاع النزاع الحالي، قُتل 408 من عمال الإغاثة في غزة، مما يجعلها أخطر مكان للعاملين في المجال الإنساني. وفي 23 آذار/مارس، قُتل 15 من العاملين في المجال الإنساني على يد الجيش الإسرائيلي. ولم يتم العثور على جثثهم في مقبرة جماعية في غزة إلا في 30 آذار/مارس، كما تم

العثور على مركبات مدمرة تحمل علامات إنسانية واضحة في مكان قريب. ذلك بالفعل صادم للغاية. ونُعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا. إننا نُدين بشدة جميع الهجمات على موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني وندعو إلى إجراء تحقيق شامل في الحادث لضمان المساءلة.

وبينما يستمر النزاع في غزة، تزداد الحالة في الضفة الغربية توتراً. وتواصل إسرائيل تصعيد عملياتها العسكرية في الضفة الغربية، حيث تقوم بطرد اللاجئين قسراً من عدة مخيمات، مما يتسبب في وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين وتشريد أكثر من 000 40 شخص. تستمر إسرائيل في توسيع المستوطنات والتغاضي عن عنف المستوطنين والتضييق على الحيز المعيشي للشعب الفلسطيني، مما يؤدي إلى تآكل أساس حل الدولتين. إن النشاط الاستيطاني يتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن وينبغي أن يتوقف فوراً.

إن تنفيذ حل الدولتين هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لحل قضية فلسطين. إن غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، جزء لا يتجزأ من دولة فلسطين ولا يُمكن أن تنفصلا عنها. تُعارض الصين أي نقل قسري لسكان غزة وأي محاولات لضم أراضي غزة والضفة الغربية. وندعم خطة إنعاش غزة وإعادة إعمارها التي أطلقتها مصر وبلدان عربية أخرى، وندعم مبدأ حكم الفلسطينيين لفلسطين في عملية إعادة الإعمار. وينبغي للمجتمع الدولي تكثيف جهوده لدفع عجلة العملية السياسية لحل الدولتين وتقديم الضمانات اللازمة لتحقيق هذه الغاية.

وستواصل الصين العمل بلا كلل مع المجتمع الدولي لإنهاء النزاع في غزة، وتخفيف المحنة الإنسانية، وتنفيذ حل الدولتين، وتحقيق حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين في نهاية المطاف.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر فرنسا على عقد جلسة الإحاطة الطارئة هذه بناء على طلب الجزائر، بتأييد من باكستان والصين والاتحاد الروسي والصومال. كما نشكر أيضاً السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والدكتور يونس الخطيب، رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، على إحاطتيهما الواعيتين والمؤثرتين للغاية. وهي تقدم لمحة بسيطة عن الحالة المزرية التي تواجه الفلسطينيين وجميع المدنيين في الواقع الميداني في المنطقة.

اجتمع مجلس الأمن مراراً لمعالجة الكارثة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في غزة. ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك المناقشات، فشل المجلس في إغاثة الفلسطينيين الأبرياء الذين يعانون من القصف العشوائي والتجويع والتهجير والعقاب الجماعي، وكلها انتهاكات صارخة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وتعكس هذه الأزمة الإنسانية الخطيرة صورة عن تقاعس المجلس عن العمل مما يشكل سابقة خطيرة. ويبقى الشعب الفلسطيني يتساءل عما إذا كان المجلس سيتخذ خطوات ذات مغزى أم أنه سيكتفي بالتباكي على معاناته. إن فشلنا لا يقوض المؤسسة فحسب، بل يقوض النظام الدولي المبني على ميثاق الأمم المتحدة. يجب على المجلس أن يؤكد على صلته الوثيقة بالموضوع من خلال ضمان تنفيذ قراراته قبل أن يصبح غير ذي أهمية.

لقد انحدرت غزة إلى هاوية من المعاناة، كارثة لم يسبق لها مثيل من صنع الإنسان حيث يتم مهاجمة المستشفيات والمدارس والملاجئ على نحو عشوائي. يهلك الأطفال والنساء تحت الأنقاض. ويتم استهداف العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك موظفو الأمم المتحدة، بشكل متعمد لقطع شريان الحياة عن السكان المتضررين، ويتم استهداف الصحفيين وإسكاتهم لمنعهم من تغطية الفظائع التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي. لا شيء يُستثنى، ولا حتى المواقع الثقافية التاريخية. إنها إبادة شاملة، وهي حالة يتم فيها تجاهل المبادئ الأساسية للقانون الإنساني مع الإفلات من العقاب. وقد أدى انتهاك إسرائيل الصارخ لاتفاق وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه مصر وقطر والولايات المتحدة إلى إطلاق العنان لموجة متهورة من القتل والدمار. فبدلاً من أن تستجيب إسرائيل لنداءات المجلس والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية، وسّعت إسرائيل من عمليات القصف والعمليات البرية. ومنذ انهيار وقف إطلاق النار الشهر الماضي، قُتل أكثر من 100 1 فلسطيني، بالإضافة إلى أكثر من 000 50 استشهدوا ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وكانون الثاني/يناير 2025، بما في ذلك 000 17 طفل.

هذه ليست مجرد حرب؛ إنها تدمير ممنهج لأحد الشعوب. فطوال شهر، أغلقت إسرائيل جميع المعابر الحدودية ومنعت وصول المساعدات الإنسانية. ولم يتم إدخال أي مواد غذائية أو إمدادات طبية إلى غزة. تحذر منظمة اليونيسف من أن مليون طفل باتوا محرومين من الحاجات الأساسية، بينما يحذر برنامج الأغذية العالمي من مجاعة وشيكة. إن استخدام التجويع كسلاح حرب جريمة حرب خطيرة. كما أن الاستهداف المتعمد لقوافل الإغاثة والعاملين في المجال الطبي يزيد من خلخلة القانون الدولي الإنساني. قُتل أكثر من 400 من العاملين في المجال الإنساني، من بينهم 284 من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) – وهو أعلى عدد من الضحايا في التاريخ الحديث. تدين باكستان بشدة الهجوم على قافلة الطوارئ الطبية في 23 آذار/مارس، والذي أسفر عن مقتل 15 من العاملين في المجال الإنساني في غزة. عندما يُقتل موظفو الأمم المتحدة والعاملون في المجال الإنساني دون عقاب، يجب أن نتساءل عما تبقى من النظام العالمي الذي بنيناه على رماد الحرب العالمية الثانية.

بينما تحترق غزة، تشهد الضفة الغربية نكبتها الخاصة بها. فقد أُجبر أكثر من 000 40 فلسطيني على النزوح من منازلهم، في أكبر عملية تهجير منذ عام 1967. وأزهقت أرواح 99 شخصاً منذ كانون الثاني/يناير، وسط تكثيف الغارات العسكرية وعنف المستوطنين. إن نية إسرائيل في استعمار الضفة الغربية المحتلة وضمها بشكل دائم أمر مثير للقلق وغير مقبول.

ومما يثير القلق بنفس القدر خطط إسرائيل للاستيلاء على الأراضي في غزة، بما في ذلك إنشاء ما يسمى بالممر الأمني. وسيشكل ذلك تصعيداً خطيراً وانتهاكاً للقانون الدولي. كما ندين انتهاك إسرائيل المتعمد لحرمة المسجد الأقصى – وهو عمل استفزازي وانتهاك واضح لحماية الحرية الدينية بموجب القانون الدولي.

يجب على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يتجاوز الإدانات الخطابية إلى اتخاذ إجراءات ملموسة. وتُكرر باكستان تأكيد المطالب التالية.

أولاً، ندعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية والتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار من قبل الأطراف في شهر كانون الثاني/يناير في جميع مراحله الثلاث ووفقاً للقرار 2735 (2024) وتوسيع نطاق وقف إطلاق النار ليشمل الضفة الغربية.

ثانياً، ندعو إلى الرفع الفوري للحصار الإسرائيلي غير القانوني للسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وغير مشروط ودون عوائق. ويجب عدم السماح بتحويل التجويع إلى سلاح.

ثالثاً، نطالب بضمانات لحماية موظفي الأمم المتحدة وعمال الإغاثة بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، نود أن نكرر اقتراحنا وندعو إلى إنشاء لوحة متابعة عالمية لتنفيذ القرار 2730 (2024) تحت رعاية الأمم المتحدة. ستوفر اللوحة الرقمية آلية علنية للتتبع اللحظي تشمل توثيق الانتهاكات، ومتابعة التحقيقات الجارية بشأنها، والإعلان عن نتائجها. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن تلك الجرائم. ويجب إنهاء هذا الإفلات من العقاب.

رابعاً، ندعو إلى منع أي شكل من أشكال التهجير القسري للفلسطينيين من أرضهم أو أي ضم للأراضي الفلسطينية.

خامساً، نتفق جميعاً على أن حل الدولتين لا يزال هو الطريق الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام المستدام. وهناك حاجة واضحة لإحياء عملية سياسية ذات مصداقية ولا رجعة فيها لتحقيق هذه الغاية. ويمثل مؤتمر حزيران/يونيه القادم، الذي ستشترك فرنسا والمملكة العربية السعودية في رئاسته، فرصة مهمة لتحقيق هذا الهدف. وتؤكد باكستان من جديد دعمها الثابت لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ومتصلة جغرافياً على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف.

إن انتهاكات إسرائيل واستخفافها بالقانون الدولي وقرارات المجلس تتجاوز غزة وفلسطين إلى لبنان وسورية، حيث نشهد ضربات متكررة تنتهك وقف إطلاق النار وقرارات المجلس والقانون الدولي. إنه نمط مألوف شهدناه مراراً على مرّ الزمن، في تحدّ للمجلس والمجتمع الدولي. وأعتقد أن هذا يعيدنا إلى الحقيقة الأساسية وهي أن السلام العادل والدائم في المنطقة غير ممكن إلا إذا عالجنا السبب الجذري، وهو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ويجب أن ينتهي هذا الاحتلال.

ما يحدث أمام أعيننا هو مهزلة. وهذا ببساطة أمر غير مقبول. يجب على المجلس أن يتخذ إجراء. لا يمكننا أن نكون جزءاً من جهاز يبقى مجرد متفرج ولا يفعل شيئاً. ونرفض أن نكون جزءاً من هذا الإفلاس الأخلاقي وما أشار إليه زميلنا السلوفيني بأنه تآكل للإنسانية. نحن عند مفترق طرق. نرى بوضوح من أحد الجانبين محاولات السلطة القائمة بالاحتلال المتعمدة لتخريب وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس، وتقويض خطة إعادة إعمار غزة التي أقرتها القمة العربية الإسلامية الاستثنائية المشتركة ورحب بها المجتمع الدولي، وتخريب الجهود الرامية إلى إحياء عملية السلام من أجل تحقيق حل الدولتين. بيد أن من الواضح أن بقية المجتمع الدولي يقف على الجانب الآخر. ومن الواضح أنه يدعم السلام ووقف إطلاق النار والمساعدات الإنسانية، وأعتقد أن المجتمع الدولي ممثلاً بجميع المناطق في جميع أنحاء العالم يقف بشكل كامل وراء حتمية عملية السلام ومؤتمر حزيران/يونيه. ونعتقد أن المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً

يدافع من خلال قيامه بذلك عن القانون الدولي والعدالة والسلام. وأعتقد أن مسؤوليتنا الجماعية كأعضاء في المجلس هي ترجمة إرادة المجتمع الدولي إلى عمل ملموس للمضي قُدماً في نهاية المطاف نحو سلام عادل ودائم في المنطقة، وهذا في مصلحة جميع الأطراف.

السيدة لاندي (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المفوض السامي تورك والدكتور الخطيب على إحاطتيهما المثيرتين للقلق.

وأود أن أتقدم بخالص التعازي إلى جميع موظفي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني على مقتل زملائهم بشكل مأساوي مؤخراً أثناء انطلاقهم لمساعدة المدنيين الجرحى في رفح. ونؤيد إجراء تحقيق مستقل في ملابسات عمليات القتل ونتوقع محاسبة المسؤولين عنها.

منذ استئناف الأعمال العدائية في 18 آذار/مارس، دق أعضاء مجلس الأمن مراراً ناقوس الخطر بشأن الأعداد الكبيرة من الضحايا المدنيين في غزة. ووفقاً لليونيسف، قُتل أو شُوّه ما يصل إلى 100 طفل يومياً خلال الأسبوع الماضي. هذه هي المرة الثالثة في أقل من أسبوع التي يجتمع فيها المجلس لمناقشة حماية العاملين في المجال الإنساني. وإذ نؤكد أن حماية العاملين في المجال الإنساني ليست محلّ نقاش، فلا يمكن التقليل من أهمية اضطلاع مجلس الأمن بمسؤوليته في معالجة هذه المسألة. منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، قُتل ما لا يقل عن 408 من عمال الإغاثة في غزة – 280 منهم على الأقل من موظفي الأمم المتحدة. إن خطورة الحالة تستدعي منّا أقصى درجات الاهتمام.

كما يكفل القانون الدولي الإنساني حماية خاصة للعاملين في مجال الرعاية الصحية ويحمي الصحفيين، بصفتهم مدنيين، من الهجوم المتعمد والمباشر. ومع ذلك، شهدنا في غزة أعلى عدد يُقتل من الصحفيين خلال عام واحد مقارنة بأي نزاع آخر موثّق، كما تردنا يومياً تقارير مقلقة بشأن استهداف سيارات الإسعاف والمستشفيات والعاملين في القطاع الصحي. وتفيد التقارير أن ما يصل إلى 100 شخص لا يزالون في المعتقلات الإسرائيلية. إننا نندد بأي هجوم يستهدف العاملين في المجال الإنساني والكوادر الطبية والصحفيين. فيجب حمايتهم وفقاً لالتزامات الأطراف بموجب القانون الدولي، بما في ذلك عند احتجازهم. إن سلامة ورفاه الرهائن المتبقين المحتجزين بشكل غير قانوني منذ الهجوم الإرهابي الوحشي والعشوائي الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 لا تزال مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم، وإلى السماح لحماس بتوفير الوصول الإنساني إليهم. إن المبادئ الإنسانية والحياد والإنصاف والاستقلالية ليست مجرد كلمات فارغة. إنها مبادئ أساسية يجب دعمها واحترامها في جميع الأوقات. ويجب على جميع أطراف النزاع الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وكجزء من ذلك، يجب حماية حرمة مباني الأمم المتحدة وحيادها، بما في ذلك الامتناع عن استخدامها لأغراض عسكرية.

وبالإضافة إلى القتلى الذين سقطوا جراء الأعمال العدائية في غزة، نتلقى تقارير مفزعة عن جرحى ومرضى يموتون بسبب حالات مرضية كان يمكن علاجها لولا الحصار الإنساني الكامل الذي حرم مليوني شخص من المساعدات الأساسية. وهناك نقص في المياه والكهرباء والإمدادات الطبية، ونشعر بقلق بالغ

إزاء التقارير الواردة من برنامج الأغذية العالمي التي تفيد بأن آخر الطرود الغذائية يتم توزيعها الآن. وندعو حكومة إسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لضمان تقديم المساعدات الإنسانية الكاملة والسريعة والآمنة ودون عوائق للسكان في غزة. ولا ينبغي أبداً استخدام المساعدات الإنسانية كأداة سياسية. ودعوني أكرر أيضاً أن حماس لا يمكن أن تقوم بأي دور في مستقبل غزة. لقد شهدنا مؤخراً حملة القمع الوحشية التي تشنها حماس على حرية التعبير والتجمع. وهذا أمر مرفوض تماماً.

وفي الضفة الغربية، لا يزال 000 40 فلسطيني نازحين نتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية. وما زلنا نلاحظ التوسع السريع للمستوطنات الإسرائيلية وتصاعداً مقلقاً في عنف المستوطنين. نذكّر إسرائيل مرة أخرى بالتزامها بحماية الفلسطينيين من عنف المستوطنين ومحاسبة مرتكبيه، ووضع حد لبيئة الإفلات شبه التام من العقاب. وندعو إسرائيل إلى الوقف الفوري لجميع عمليات التوسع الاستيطاني التي تشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي. وفي هذا الصدد، نعارض بشدة القرار الأخير للمجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية بالموافقة على فصل واستقلال 13 مستوطنة جديدة وقراره بتخصيص أموال لبناء طريق منفصل للفلسطينيين سيغلق منطقة شاسعة في قلب الضفة الغربية أمام السكان الفلسطينيين.

في الختام، نحن بحاجة للعودة إلى التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار. ويشمل ذلك إطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين الذين تحتجزهم حماس، ووضع حد دائم للأعمال العدائية، وإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق. وبموازاة ذلك، يجب ألا نغفل عن الوضع المقلق في الضفة الغربية. فالمستوطنات الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي وتقوض هدفنا المشترك المتمثل في حل الدولتين، وتقوض معه آفاق السلام المستدام.

السيدة بيرسود (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعرب عن تقديري لوفد الجزائر على طلبه عقد هذه الجلسة. كما أشكر السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والدكتور يونس الخطيب، رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، على إحاطتيهما الواقعيتين.

في البداية، تتقدم غيانا بخالص تعازيها للأمم المتحدة ولجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني على خسارة موظفيها في غزة ولأسر جميع الذين لقوا حتفهم مؤخراً في ظروف مأساوية للغاية.

يتدهور الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل سريع، مما يخلق أزمة أمنية وإنسانية حادة. وقد نجمت هذه الأزمة عن الانتهاك المستمر للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وهناك خطر الانهيار التام للقانون الدولي في المنطقة إذا لم يجد المجلس الإرادة الجماعية لدعم سيادة القانون الدولي. ويجب أن يكون هناك تطبيق متسق للقانون الدولي، وتقع على عاتق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولية خاصة في دعم سيادة القانون. لذلك تدعو غيانا مجلس الأمن إلى معالجة الحالة الشاذة في فلسطين، حيث تقوم السلطة القائمة بالاحتلال بإلحاق معاناة هائلة بالفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، دون أي مساءلة.

إن الأحداث التي وقعت في غزة على مدار الأيام الماضية هي علامات مدمرة على الدرك الذي وصل إليه الوضع في غزة. إن مقتل العاملين في الأمم المتحدة وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وغيرهم

من المسعفين ودفن جثثهم في قبور ضحلة بالقرب من سيارات الإسعاف وسيارات الأمم المتحدة المدمرة التي تحمل علامات واضحة يجب أن يثير غضبنا الجماعي ومطالبتنا بالعدالة والمساءلة. يجب أن يكون العاملون في المجال الطبي والعاملون في المجال الإنساني آمنين للقيام بمهامهم. إن آليات مشاركة الأحداثيات ومنع التضارب الفعالة أمر بالغ الأهمية لضمان ذلك، كما أن أطراف النزاع ملزمة بعدم التسبب في ضرر. وتؤيد غيانا دعوة المفوض السامي تورك إلى إجراء تحقيق مستقل وسريع وشامل في الحادث الذي وقع في 23 آذار/مارس ومحاسبة المسؤولين عنه.

لقد سمعنا توصيفاً حياً للظروف التي يتعرض لها الفلسطينيون في كل من غزة والضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية – التهجير القسري في مناسبات متعددة، والوفيات والمجاعة والمرض. وفي حين أن ذلك تكرار للوضع الرهيب الذي شهدناه منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، إلا أن بعض العاملين في المجال الإنساني قد أبلغوا عن مستوى من الاستهتار وغياب الضوابط لم نشهده حتى الآن. وصادف يوم أمس مرور شهر على منع دخول الإمدادات إلى غزة، مما يترك 2,1 مليون شخص عرضة للهلاك. يخضع 64 بالمائة من قطاع غزة لأوامر تهجير قسري سارية المفعول، مع تهجير حوالي 000 200 شخص مرة أخرى منذ انهيار وقف إطلاق النار. ويجب على المجلس الرد على تلك الفظائع، وفقاً لمسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

وفي الضفة الغربية المحتلة، تسبب عنف المستوطنين والعمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة في خلق أزمة لآلاف المدنيين الفلسطينيين الذين أصيبوا بجراح أو أصبحوا بلا مأوى بعد تدمير منازلهم أو إلحاق الضرر بها أو تكبدوا خسائر اقتصادية بسبب سرقة مواشيهم أو تدمير أراضيهم الزراعية.

وأود أن أكرر النداءات التالية.

أولاً، يجب أن يكون هناك وقف فوري لجميع الأعمال العدائية في غزة والعودة إلى تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار عملاً بالقرار 2735 (2024). كما تدعو غيانا إلى إنهاء العمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. ويتحمل المدنيون العبء الأكبر من أعمال العنف، ويزداد سوء وضعهم إلى حد لا يطاق مع تحملهم المشقة تلو الأخرى.

ثانياً، يجب أن يعقب وقف الأعمال العدائية في غزة وقف دائم وغير مشروط لإطلاق النار لتهيئة الظروف الملائمة لإنعاش غزة وإعادة إعمارها.

ثالثاً، يجب الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين ما زالوا محتجزين في غزة. إن أخذ الرهائن جريمة حرب، ويجب محاسبة المسؤولين عنها.

رابعاً، يجب الإفراج الفوري وغير المشروط عن الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية دون تهمة. وقد شعرنا بالحزن عندما علمنا بوفاة وليد أحمد، وهو فتى فلسطيني يبلغ من العمر 17 عاماً كان محتجزاً في إسرائيل منذ أيلول/سبتمبر 2024. ووفقاً للتقارير، كان وليد أول طفل فلسطيني تأكدت وفاته في سجن إسرائيلي. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن وفاته وعن بقية الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية دون إقامة العدل. إنهم يستحقون المساءلة.

خامساً، إن إسرائيل ملزمة، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، بضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية في فلسطين. لذلك ندعو إسرائيل إلى ضمان أن يتمكن العاملون في المجال الإنساني من العمل بحرية وأمان، وأن يُسمح بدخول الإمدادات الإنسانية إلى غزة، وأن تصل هذه الإمدادات إلى جميع المدنيين المحتاجين. ونذكّر بالتدابير المؤقتة ذات الصلة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس وأيار/مايو 2024.

أخيراً، تدعو غيانا إلى المساءلة عن جميع الجرائم التي ارتكبت ضد الفلسطينيين والإسرائيليين في سياق حرب 7 تشرين الأول/أكتوبر. كما ندعو إلى تحقيق العدالة والمساءلة لكافة الشعب الفلسطيني الذي حُرم من حقوقه منذ ما يقرب من ثمانية عقود. إن أحد العناصر الأساسية للعدالة هو أن يتمكن الفلسطينيون من ممارسة حقهم في تقرير المصير – وتحديداً أن تكون لهم دولة حرة ومستقلة خاصة بهم وفقاً لحدود ما قبل عام 1967. يتطلب ذلك حلاً سياسياً، وتحث غيانا المجلس وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على العمل لدعم هذا الهدف العادل.

السيد محمد يوسف (الصومال): أود أولاً أن أتوجه بالشكر إلى كل من السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والدكتور يونس الخطيب، رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، على إحاطتيهما القيمتين اللتين سلطتا الضوء بوضوح على حجم المعاناة الإنسانية والانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني. إن انعقاد هذه الجلسة يعكس مدى تدهور الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة والضفة الغربية.

تابعنا ببالغ القلق والاستنكار ما ورد مؤخراً عن استهداف الطيران الإسرائيلي مركزاً صحياً تابعاً لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في جباليا، والذي كان يستخدم كمأوى لأكثر من 700 نازح فلسطيني. وقد أسفر هذا القصف عن مقتل 22 شخصاً، بينهم 9 أطفال، أحدهم لم يتجاوز عمره الأسبوعين. هذه الأرقام، وإن كانت أولية، إلا إنها تمثل مأساةً جديدةً في سلسلة المآسي التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون بشكل يومي، بما في ذلك اكتشاف 15 عاملاً في مجال الطوارئ في مقبرة جماعية لثمانية من المسعفين التابعين للهلال الأحمر الفلسطيني يرتدون معداتهم الوقائية. وبهذا الصدد، نرسل تعازينا لكم، السيد الخطيب، وتعازينا لعائلات ضحايا الهجوم الغاشم.

إن استهداف مراكز وعمال الإغاثة، التي يفترض أن تكون ملاذاً آمناً للمدنيين، يعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني ولمبادئ حماية المدنيين أثناء النزاعات. لقد تضرر أكثر من 300 مرفق تابع للأونروا منذ بداية الحرب، وهو أمر ندينه بشدة ويجب أن يتوقف فوراً وبدون أي شروط.

في الضفة الغربية، تتواصل العمليات العسكرية المسماة الجدار الحديدي والتي بدأت في مخيم جنين وامتدت إلى طولكرم وطوباس. إن الاستخدام الممنهج المكثف للقوة، بما في ذلك الغارات الجوية ونزول الدبابات العسكرية والاستهدافات الممنهجة، أدى إلى دمار واسع في البنية التحتية المدنية وأدى لتهجير أكثر من 000 42 فلسطيني، فضلاً عن مقتل 65 شخصاً، بينهم 8 أطفال.

نشعر ببالغ الألم حيال الأثر الجماعي لهذه العمليات التي ترقى إلى مستوى العقاب الجماعي، خاصة التجويع والتهجير الممنهج للفلسطينيين وإغلاق 10 مدارس تابعة للأونروا وتعطيل الخدمات الأساسية والصحية والتعليمية والاجتماعية.

ويؤمن الصومال إيماناً راسخاً بأن احترام القانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، هو أساس لا غنى عنه لتحقيق الأمن والسلم الدوليين وأن استمرار الانفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة بحق المدنيين الفلسطينيين يقوض من مصداقية النظام الدولي ويزيد من معاناة الأبرياء. لذلك، نؤكد على ضرورة تفعيل أدوات المساءلة الدولية وتوفير الدعم الكامل للآليات القضائية ذات الصلة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، وللتحقيق في الانتهاكات المرتكبة وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. لا يمكن أن يكون هناك سلام عادل ودائم دون مساءلة حقيقية.

إن جمهورية الصومال الفيدرالية تقف صفاً واحداً مع العالم في دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وترى أن الصمت المستمر من المجتمع الدولي على ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل وصمة عار في جبين الإنسانية وتهديدا للاستقرار الإقليمي والدولي.

ومن هذا المنبر، نؤكد على أن البيانات وحدها لا تكفي. المطلوب اليوم هو اتخاذ خطوات عملية وفعالة تقضي إلى وقف فوري لإطلاق النار وضمان حماية المدنيين وفتح تحقيقات مستقلة وشفافة والسير نحو حل سياسي شامل يحقق تطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية والكرامة والسلام.

ونجدد تأكيدنا على دعم حقوق الشعب الفلسطيني الكاملة، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. كما نطالب بوقف فوري لاستعمار الأراضي الفلسطينية المحتلة ولجميع الأعمال العسكرية التي تستهدف المدنيين ونؤكد على ضرورة توفير الحماية الدولية العاجلة للشعب الفلسطيني وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون أي عوائق.

وندعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤوليته القانونية والأخلاقية في حفظ السلم والأمن الدوليين واتخاذ خطوات ملموسة لوضع حد للانتهاكات المستمرة التي تقوض القانون الدولي وتعيق أي فرصة للسلام العادل والدائم في المنطقة.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، بدوري، أن أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد تورك، ورئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، الدكتور الخطيب، على إحاطتيهما المفصلتين.

مر أسبوع فقط منذ أن فُجعنا بفقدان موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والذين كانوا يقدمون الدعم الذي يشكل شريان الحياة في منطقة تتعرض فيها حياة الآلاف من الأشخاص للخطر. ومع ذلك، لا تزال سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني يتعرضان للتقويض بشكل يومي. وقد علمنا بالخسارة المأساوية لـ 15 من موظفي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم خلال عملية برية إسرائيلية

في رفح في 23 آذار/مارس. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر تعازينا. إن قلوبنا مع عائلاتهم ونضرع بالدعاء من أجلهم.

يجب أن تظل حماية العاملين في المجال الإنساني وعمال الإغاثة مبدأ مطلقا غير قابل للتفاوض في جميع الأوقات، كما هو معلن في القانون الدولي، وبشكل أكثر تحديداً في اتفاقيات جنيف. وتنطبق نفس المبادئ على المدنيين. فمنذ استئناف الأعمال العدائية في قطاع غزة، قُتل المئات من الفلسطينيين وأُجبر الآلاف على الفرار بسبب استمرار الغارات الجوية وأوامر الإجلاء الجديدة. وجميعهم في حاجة ماسة إلى الطعام والعلاج الطبي والمأوى. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في حالات الإجهاض خلال الحرب بنسبة 300 في المائة بحسب التقارير، لا يزال الأطفال يولدون يومياً في غزة في ظل حصار شامل وحرمان من الإمدادات منذ أكثر من شهر.

ونأسف للظروف التي دفعت الأمين العام إلى اتخاذ القرار الصعب بتقليص وجود المنظمة في غزة على الرغم من تزايد الاحتياجات الإنسانية والقلق المتزايد بشأن حماية المدنيين. ويشير العاملون في المنظمات غير الحكومية إلى أن شعورهم بالخوف والخطر قد ازداد بشكل كبير منذ انتهاء وقف إطلاق النار في غزة.

لقد أدانت اليونان مراراً وتكراراً الهجمات الإرهابية التي نفذتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وكذلك استمرار احتجاز الرهائن والمعاملة القاسية واللاإنسانية التي يتعرضون لها. ونكرر مطالبتنا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وندين بشكل لا لبس فيه إرهاب حماس. إن سكان غزة هم الذين يعانون في مواجهة تعنت حماس واستئناف إسرائيل لعملياتها.

وفي هذا السياق، ندعو إسرائيل إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وغير مشروط وبكميات كبيرة ودون عوائق وعلى نطاق واسع وتيسير كل ذلك وإلى استعادة إمدادات الكهرباء والمياه، بالإضافة إلى ضمان حماية المدنيين والأشخاص الآخرين المشمولين بالحماية، وفقاً للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العاملون في المجال الإنساني.

كما تتطلب الحالة في الضفة الغربية اهتمامنا العاجل. وبينما ينصب تركيز المجتمع الدولي حاليًا على غزة، فإن الأوضاع الأمنية والإنسانية في الضفة الغربية آخذة في التدهور. ونشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بتزايد أعمال العنف ونزوح أكثر من 40 000 شخص من مخيمات اللاجئين في الشمال والهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، فضلاً عن هدم الممتلكات المملوكة للفلسطينيين ومصادرتها. وتشكل هذه الأعمال انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما أنها تقوض آفاق التوصل إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين. وتستنكر اليونان زيادة النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية. وتتعارض الأهداف المنشودة لهذا النشاط مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وليس لها أي شرعية قانونية.

وفي الوقت ذاته، يبقى دور الأونروا محورياً ولا غنى عنه. ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء استمرار الهجمات على مباني الأمم المتحدة، بما في ذلك الهجوم الذي وقع أمس على مركز صحي تابع للأونروا

في جباليا، والذي أدى إلى وقوع العديد من الضحايا، بمن فيهم تسعة أطفال. وينص القانون الدولي بوضوح على حرمة مباني الأمم المتحدة والتي يواجه الزملاء في الأمم المتحدة، في غيابها، مخاطر جسيمة أثناء عملهم لإنقاذ أرواح المدنيين وتعزيز السلام على مستوى العالم.

ويثير استئناف الأعمال العدائية وحصيلة القتلى القلق الشديد. وندعو جميع الأطراف إلى اغتنام الفرصة للعودة إلى طاولة المفاوضات بهدف تحقيق وقف دائم لإطلاق النار والإفراج الفوري عن جميع الرهائن. ونثني على الوسطاء – مصر وقطر والولايات المتحدة – لعدم توقفهم عن جهودهم.

إن مناقشاتنا تستند دائما إلى حل الدولتين بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن السابقة ومع الاعتراف بحق إسرائيل في العيش في سلام وأمن. ويمكن أن يكون مؤتمر حزيران/يونيه القادم، الذي ستشترك فرنسا والمملكة العربية السعودية في رئاسته، محطة فارقة في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخطة العربية لإنعاش غزة وإعادة إعمارها، كما قدمتها مصر، هي اقتراح بنّاء، وكذلك المؤتمر الدولي القادم لإعادة الإعمار الذي سيُعقد في القاهرة الشهر المقبل.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المفوض السامي تورك والرئيس الخطيب على إحاطتيهما.

إن حماس هي وحدها المسؤولة عن استئناف الأعمال العدائية، إذ ترفض مراراً وتكراراً قبول مقترحات تمديد وقف إطلاق النار.

لقد أساءت حماس لفترة طويلة جدًا استخدام البنية التحتية والمرافق المدنية، واستخدمتها بكل استهتار لحماية أفرادها وأسلحتها. لقد عرّض سلوك حماس المتهور والمستهتر المدنيين والعاملين في المجال الإنساني للخطر، ووضعهم عمدًا في مرمى النيران. واستخدام المدنيين والأعيان المدنية لدرء العمليات العسكرية أو إعاقتها انتهاك للقانون الدولي الإنساني، الذي يجب على جميع أطراف النزاع المسلح الالتزام به.

وأضم صوتي إلى الآخرين في التعبير عن خالص التعازي للعاملين في المجال الإنساني الذين فقدوا أرواحهم في النزاع. كان من الممكن تفادي كل حالات الوفاة، بما في ذلك وفيات موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني التي تطرّق إليها الكثيرون اليوم، لو قبلت حماس المقترح التوفيقي الذي كان مطروحاً على الطاولة الشهر الماضي.

وعلاوة على ذلك، أفاد جيش الدفاع الإسرائيلي – فيما يتعلق بالحادث الذي وقع في 23 آذار/مارس – أن مركبات لم يُتفق على مسارها قد رُصدت تتقدم نحو قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، دون مصابيح أمامية أو إشارات طوارئ. بالإضافة إلى ذلك، أشار الجيش الإسرائيلي إلى أن المركبات مرت في وقت سابق من ذلك اليوم بأمان على الطريق بعد أن تم الاتفاق على مسارها مع الجيش الإسرائيلي. وقد أنشأ جيش الدفاع الإسرائيلي ومنسق أعمال الحكومة في المناطق آلية لتنسيق الأحداثيات، ومن المهم أن تستخدم جميع الجهات الفاعلة هذه الآلية للمساعدة في ضمان سلامة المدنيين والعاملين في المجال الإنساني.

لقد تسببت قرارات حماس المتهورة في إراقة ما يكفي من الدماء. ولا يحق لحماس تمثيل الفلسطينيين في أي مكان ويجب أن تغادر غزة.

كل هذا العنف يمكن أن يتوقف اليوم إن أعادت حماس الرهائن والجثث التي لا تزال تحتجزها وألقت أسلحتها. هناك كيان واحد يمكن أن يوقف العنف في لحظة واحدة وهو حركة حماس.

ويجب على المجلس أن يتكلم بصوت واحد للضغط على حماس لكي تتصرف، ولأول مرة، لصالح الشعب الفلسطيني الذي تدعي تمثيله وليس لصالح أهدافها الأنانية.

ويجب أن نعترف بشجاعة المدنيين الفلسطينيين في غزة الذين يتظاهرون ضد حكم حماس الاستبدادي، مطالبين حماس بإطلاق سراح الرهائن المتبقين والتنحي والرحيل عن غزة إلى الأبد. ويعكس هذا الفيضان في الحركة من أجل الحياة رفض السكان المدنيين لحماس.

وينبغي أن تتركز جهود المجلس على ممارسة الضغط لإزاحة حماس التي ردت على تلك التحديات المشروعة لحكمها بالطريقة الوحيدة التي تعرفها، وهي قتل الشاب الفلسطيني عدي ناصر الربعي البالغ من العمر 22 عامًا والتخلص من جثته في منزل عائلته. ويجب أن نستمع إلى الأصوات الفلسطينية التي تعكس فشل حماس وحكمها القاتل للفلسطينيين في غزة. ويجب على شركائنا في المنطقة أن يرفعوا هذه الأصوات أيضاً وأن يزيلوا حماس من غزة، مرة واحدة وإلى الأبد.

وفيما يتعلق بالضفة الغربية، تدعم الولايات المتحدة الجهود التي يبذلها جيش الدفاع الإسرائيلي لاجتثاث المتطرفين العنيفين في جنين وطولكرم.

وندعو السلطة الفلسطينية إلى تنفيذ إعلانها أخيراً بإنهاء ممارسة تقديم مدفوعات نقدية لعائلات منفذي العمليات الإرهابية، والتي حفزت لفترة طويلة جدًا على العنف ضد المدنيين الإسرائيليين وأدت إلى انتكاسة آفاق السلام. وسنراقب عن كثب تنفيذ تلك الالتزامات الأخيرة.

لقد مرّ ما يقرب من 18 شهراً منذ أن بدأت حماس هذا النزاع المروّع الذي قلب حياة الكثيرين رأسًا على عقب وتسبب في الكثير من المعاناة الهائلة.

ويجب على حماس الإفراج عن الرهائن الـ 59 المتبقين، بمن فيهم خمسة أمريكيين – عيدان ألكسندر من سكان نيوجيرسي وجثث إيتاي تشين وغاد هاغاي وجودي واينستين هاغاي وعومير نيوترا، الذين قتلوا بوحشية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. لقد كان الرئيس ترامب واضحًا بأن على حماس إطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين على الفور.

كما ذكرنا باستمرار، فإن مستقبل الشرق الأوسط يجب أن يكون مختلفاً. ويلزم التفكير بطريقة متجددة من أجل غد أفضل للإسرائيليين والفلسطينيين وجميع شعوب المنطقة.

ونتطلع إلى مواصلة المناقشات مع شركائنا العرب حول مستقبل غزة من دون حماس.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحيط علما ببيان مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد فولكر تورك. ونشكر رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، الدكتور يونس الخطيب، على إحاطته الشاملة حول الوضع في منطقة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. كما نعرب عن

امتناننا للدكتور الخطيب على إحاطاته الإضافية واجتماعاته مع الوفود خلال إقامته في نيويورك. وقد مكننا ذلك من الحصول على أحدث المعلومات حول الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد أيدنا على الفور الطلب الذي تقدمت به الجزائر لعقد جلسة المجلس اليوم، حيث أن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة والضفة الغربية لا تزال حرجة بشكل غير مقبول. ففي أعقاب انهيار الاتفاق بين حماس وإسرائيل، يعيش المدنيون الفلسطينيون منذ أكثر من شهر حتى الآن في ظروف حصار بري وجوي وبحري كامل. ولم تكتفِ القدس الغربية بمنع إيصال الإمدادات الإنسانية فحسب، بل فرضت قيودًا على عمل المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، مما أدى إلى مشاكل وجودية لمليوني شخص. ومن الأمثلة البسيطة على ذلك إغلاق جميع المخابز في الجيب بسبب نقص الدقيق والوقود. ومن المحير كيف سيساعد نقص الخبز في غزة إسرائيل على إطلاق سراح الرهائن الذين لا يحصلون على الخبز أيضًا.

وإلى جانب الكارثة الإنسانية، نشهد تدمير البنية التحتية المدنية وموت العاملين في المجال الإنساني. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، قُتل ما لا يقل عن 408 من موظفي المنظمات الإنسانية في غزة، مما يجعل هذا النزاع الأكثر فتكًا على الإطلاق بهذا المقياس.

ليس لدينا أمل كبير في أن تتغير الحالة إلى الأفضل، حيث تواصل إسرائيل غاراتها على غزة بشكل شبه دائم. وفي 2 نيسان/أبريل، في تمام الساعة العاشرة صباحاً، قصفت القوات الجوية الإسرائيلية المركز الطبي التابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في جباليا. وعلى الرغم من أن هذا المرفق لم يعد يُستخدم للأغراض الطبية، إلا أنه كان بمثابة مأوى لأكثر من 700 شخص. ونتيجة لهذا الهجوم الإسرائيلي اللاإنساني الأخير، قُتل العشرات من المدنيين، من بينهم رضيع لم يتجاوز عمره الأسبوعين. وعلى الرغم من التحذيرات التي أطلقتها الأونروا حول مخاطر البقاء في المبنى بعد الهجوم، إلا أن العديد من العائلات النازحة بقيت هناك لأنه ببساطة لم يكن لديهم مكان آخر يذهبون إليه.

وأدت الغارات الجوية الإسرائيلية العشوائية على القطاع إلى مقتل ما لا يقل عن 100 شخص اليوم فقط. وقد تم إسقاط قنابل على مبانٍ سكنية ومدرسة كانت تُستخدم ملجأ وعلى خيام في المخيمات. وذكر شهود عيان أن السكان المحليين في مدينة غزة، حيث لقي 58 شخصًا حتفهم، قد اضطروا – في غياب أي معدات إنقاذ – إلى الحفر بين الأنقاض بأيديهم العارية على أمل العثور على ناجين بمعجزة ما. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر المتوفين ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين. ونؤكد على أن ما يسمى بالمناطق الأمنية التي أنشأها الإسرائيليون أنفسهم يتم ضربها أيضاً. إن هذا التجاهل الصارخ لقواعد القانون الدولي الإنساني يستحق إدانتنا بأشد العبارات. وإجمالاً، ومنذ بداية الحرب، هوجمت أكثر من 300 منشأة تابعة للأمم المتحدة منذ بداية الحرب، وبعضها هوجم بشكل متكرر.

ولقد صدمنا بنبأ اكتشاف مقبرة جماعية في 31 آذار/مارس تضم جثث 15 من عمال الإغاثة، من بينهم موظف في الأمم المتحدة وثمانية مسعفين من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وقد حمّل مسؤولو

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المسؤولية عن هذه الجريمة لإسرائيل. ووفقًا للأمم المتحدة، بعد أن فُقدت المجموعة الأولى من المسعفين وعمال الإغاثة في 23 آذار/مارس، قام الإسرائيليون بشكل منهجي بتصفية كل من حاول الذهاب لإنقاذ رفاقهم. ومع ذلك، كانت سيارات الإسعاف تحمل علامات واضحة وكذلك زي الأطباء. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لهذه الأفعال. وفي الوقت الذي نناقش فيه هذا الموضوع بالتحديد، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى بذل كل جهد ممكن للعثور على واحد من أفراد فريق الهلال الأحمر الفلسطيني الذي لا يزال مدرجاً في قائمة المفقودين – أسعد النصاصرة – والذي لم يتم العثور على جثته بين القتلى.

إن حماية العاملين في المجال الإنساني، والتي ناقشها المجلس بالتفصيل في هذه القاعة يوم أمس (انظر S/PV.9889)، هي ضرورة حتمية والتزام مطلق بموجب القانون الدولي الإنساني.

وعقب انتهاء المرحلة الأولى من الاتفاق مع حماس، استأنفت إسرائيل عمليتها العسكرية بعد أن طرحت مطالب جديدة تتعلق بمواصلة تنفيذ الاتفاق ووسعت سيطرتها على قطاع غزة تدريجياً. وفي 1 نيسان/أبريل، أعلن رئيس الوزراء نتنياهو إنشاء معبر فيلادلفي الثاني – محور موراغ الذي سيعزل رفح عن خان يونس. وينبغي النظر في نفس السياق إلى تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي إسرائيل كاتس بشأن توسيع العمليات العسكرية في القطاع وإنشاء مناطق أمنية إضافية. وبالتالي، فإن المنطقة التي يجب أن يتجمع فيها سكان غزة تتقلص باطراد. والناس مضطرون للاختيار بين مغادرة منازلهم في غزة أو البقاء فيها دون ماء ولا كهرباء ولا غذاء كافٍ على أمل أن تتوقف العملية الإسرائيلية في نهاية المطاف، وألا يصبحوا ضحايا غارة جوية أخرى. وبالطبع لا يمكن، في ظل هذه الظروف، أن يكون هناك أي نقاش حول الإجلاء أو الهجرة الطوعية. ونؤكد من جديد موقفنا المبدئي وهو أن التغييرات الإقليمية أو الديموغرافية غير مقبولة في غزة التي كانت وما زالت جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية.

وفي سياق الحالة الإنسانية الكارثية في قطاع غزة، وعلى وجه التحديد في ظل الحصار الكامل المفروض منذ 2 آذار/مارس، نشعر بقلق بالغ إزاء الإشارات الواردة من مصادر مختلفة بشأن خطط إسرائيل لفرض سيطرتها الكاملة على توريد المساعدات وتوزيعها في القطاع. ونأمل ألا تمضي القدس الغربية قدماً في هذه الإجراءات، لأنها تتعارض مع التقارير التي قدمتها إلى مجلس الأمن السيدة سيغريد كاغ، كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، عن عمل آلية المرجع الجامع المتفق عليها مع إسرائيل، والتي أيدناها جميعاً. كما نؤكد من جديد دعمنا القوي للأونروا التي تؤدي دوراً لا غنى عنه في تقديم المساعدة للفلسطينيين. فخبرة الوكالة ونظامها الواسع للمساعدة الإنسانية والبنية التحتية التي أرسيت طوال عقود ذات أهمية حيوية في الحالة الحرجة الراهنة في القطاع. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى إعادة النظر في قراراتها القائمة على التمييز والحظر بشأن الأونروا والعودة إلى الامتثال للالتزامات القانونية الدولية ذات الصلة.

تثير الحالة في الضفة الغربية قلقاً بالغاً أيضاً. فعملية الجدار الحديدي الإسرائيلية آخذة في التوسع. ففي جنين وحدها، قُتل 34 شخصاً وأصيب عشرات بجروح، ونزح 000 21 شخص داخلياً ودُمر أكثر من 600 منزل. واحتُجز نحو 000 16 شخص في الضفة الغربية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ولا تزال

أعمال الاستفزاز على أيدي المستوطنين مستمرة. فعلى سبيل المثال، قام 50 من المستوطنين المتطرفين بمذبحة في قرية دوما الفلسطينية. وللأسف، لا تمتنع السلطات الإسرائيلية عن معاقبة مرتكبي هذه الجرائم وحسب بل تشجعهم في كثير من الأحيان.

ويمضي التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية بوتيرة لا هوادة فيها، حيث تم انتزاع 47 في المائة من الأرض من الفلسطينيين. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، تمت الموافقة على بناء 503 10 وحدات سكنية، وهو أكبر من الرقم نفسه لعام 2024 بأكمله. وتشير بعض التقديرات إلى أن أي احتمالات لحل الدولتين، إذا استمر النشاط الاستيطاني بهذه الوتيرة، ستتلاشى تماماً في غضون عامين فقط. وحتى اليوم، تنقسم الضفة الغربية أساساً إلى قسمين بسبب مشاريع البنية التحتية الإسرائيلية في القدس، كما أن انتشار مئات نقاط التفتيش في جميع أنحاء الضفة الغربية يقيد بشدة الأنشطة اليومية للفلسطينيين.

وتتماشى هذه الإجراءات تماماً مع الأساليب التي اتبعتها إسرائيل خلال العقود الماضية في الضفة الغربية لمنع وحدة الأرض الفلسطينية المحتلة. وتتمثل الخطوات الرئيسية هنا في بناء كتل المستوطنات والبنية التحتية ذات الصلة، وإقامة جدار فاصل، وإنشاء نظام من الحواجز ونقاط التفتيش، وهدم المباني الفلسطينية، ومصادرة الأراضي، وتنفيذ مداهمات أمنية منتظمة تتوسع الآن لتصبح عمليات شاملة في جنين وطولكرم ومدن أخرى. ونشعر بقلق بالغ أيضاً إزاء اتساع دائرة النزاع في المنطقة من خلال استئناف الغارات الإسرائيلية التعسفية على بيروت، والغارات الجوية المستمرة على سورية، والغارات الأمريكية على اليمن، وإعداد الرأي العام لعملية واسعة النطاق ضد إيران. نتيجة لذلك، أصبحت منطقة الشرق الأوسط بأكملها اليوم أقرب إلى نزاع مسلح واسع النطاق قد يؤدي إلى عواقب كارثية. ونحث الجميع على التراجع عن هذه الحافة الخطيرة.

إن منطق الحرب يستبعد أي إمكانية لعودة الرهائن الإسرائيليين. فلا مجال في نموذج الحرب إلا لمزيد من الموت والدمار اللذين لا طائل من ورائهما، وللمقابر الجماعية للأطباء وقتل آلاف الأطفال. ويستبعد المنطق نفسه أي آفاق لإعادة إعمار غزة، وهي آفاق تم تحديدها بشكل واقعي في الخطة التي اقترحتها الدول العربية. إن الظروف اللاإنسانية التي يُجبر سكان القطاع على أن يعيشوها، والتي يُخلق مثلها في الضفة الغربية،تشكل أرضاً خصبة للتطرف وتبث الكراهية تجاه إسرائيل وشعبها. فما الفائدة بالنسبة للقدس الغربية من التخلص من حماس إذا كان من المحتمل أن تحل محلها فوراً جماعة أخرى من الناس تحت اسم مختلف سيبدو لها أن محاربة إسرائيل هي السبيل الوحيد لاستعادة العدالة؟ والواقع أن العجز المستمر منذ عقود طويلة عن إيجاد حل عادل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني هو بالضبط ما أدى إلى الحالة المأساوية الراهنة.

إننا على اقتناع بضرورة التوصل إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، وإطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين قسراً وإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق. ومن المهم، في الوقت نفسه، أن تكون الاتفاقات التي يتم التوصل إليها مستدامة. وكما تبين من الممارسة العملية، يمكن أن تنهار أي هدنة بين عشية وضحاها إذا لم تكن هناك ضمانات وإشراف من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، يجب أن يضطلع مجلس الأمن بدور رئيسي في عملية التفاوض وفي ضمان امتثال جميع الأطراف لنتائجها. وندعو الوسطاء الدوليين إلى إعطاء الأولوية للعودة إلى التسوية السلمية. وفي هذا السياق، أود

أن أؤكد من جديد التزامنا الراسخ بإقامة دولة فلسطينية مستقلة داخل حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. ويجب أن تتعايش مع إسرائيل في سلام وأمن، وفقاً للقرارات القانونية المعترف بها دولياً.

وقد يكون من الخطورة بمكان، في ظل الظروف الراهنة، استمرار شغور المنصبين الرئيسيين للأمم المتحدة في المنطقة، وهما منصب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنصب كبير منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة. وندعو الأمين العام إلى تقديم المرشحين لهذا الغرض إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن.

في الختام، أود أن أؤكد أننا نسترشد، فيما يتعلق بالخطوات العملية التي يمكن أن يتخذها المجلس واعتماد وثائقه المتعلقة بتفاقم الأزمة في غزة، بموقف مجموعة الدول العربية. كما أننا على استعداد للعمل مع جميع من يسعون إلى تحقيق سلام عادل ودائم ومستدام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن المعروفة جيداً فيما يتعلق بعملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بناء على طلب الجزائر بتأييد من الاتحاد الروسي والصين وباكستان والصومال بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد فولكر تورك، على إحاطته الشاملة والواقعية. وأشيد بالدكتور يونس الخطيب، رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، على التفاني في العمل الإنساني في أصعب الظروف وأخطرها وأشكره على مساهمته المقنعة.

تشعر سيراليون بقلق بالغ إزاء سرعة تدهور الحالة الأمنية في الأرض الفلسطينية المحتلة. فالكارثة الإنسانية التي تدور في غزة وتصاعد العنف في الضفة الغربية يتطلبان اهتماماً عاجلاً ومستمراً من مجلس الأمن. فكل يوم آخر يمر على النزاع يعني إزهاق مزيد من الأرواح وتحطيم مزيد من الأسر. يجب أن يتوقف القتل. ويجب أن نتمسك بمسؤوليتنا الجماعية عن حماية حياة الإنسان وكرامته بموجب القانون الدولي.

إن غزة تعاني منذ أسابيع من حصار شامل يقترن بقصف لا هوادة فيه. ولم يدخل غزة أي طعام أو ماء أو وقود أو كهرباء منذ أكثر من شهر، مما أدى إلى أزمة ذات أبعاد مروعة تسبب فيها الإنسان. ونزح حوالي 90 في المائة من سكان غزة الآن، وقد نزح العديد من الأشخاص عدة مرات. يعتمد جميع السكان على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. وعلى الرغم من تزايد الاحتياجات، فإن الإغاثة المنقذة للحياة قد تعطلت. وقد أغلقت المستشفيات أبوابها بسبب نقص الوقود والأمن، في حين أن آلاف الجرحى المدنيين لا يتلقون العلاج. وهناك ندرة شديدة في المياه والغذاء والدواء. والسكان المدنيون منهكون وجائعون ويائسون.

ولم يسلم العاملون في المجال الإنساني من ذلك. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، قُتل ما لا يقل عن 369 من عمال الإغاثة، بمن في ذلك 263 من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وهذه الأرقام من بين أعلى أرقام الإصابات التي تم تسجيلها على الإطلاق في صفوف العاملين في المجال الإنساني في أي نزاع. وكان معظمهم من الفلسطينيين الذين يخدمون مجتمعاتهم المحلية. إننا نعرب عن خالص تعازينا لأسر عمال الإغاثة الذين قُتلوا. وتدين سيراليون بشدة عمليات القتل تلك وجميع الهجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وهذه الأفعال ليست مجرد انتهاكات للقانون الدولي، بل هي انتهاكات لإنسانيتنا المشتركة.

والالتزامات القانونية واضحة. فبموجب اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي الإنساني العرفي، فإن دولة إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤولة عن سلامة السكان المدنيين ورفاهم في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويشمل ذلك ضمان الحصول على الغذاء والماء والدواء وغير ذلك من الضروريات الأخرى. وهذه ليست مجرد مبادئ طموحة؛ وإنما هي قواعد ملزمة تنقذ الأرواح.

لذلك نلفت الانتباه إلى الإجراءات الاحتياطية الملزمة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية في قضية تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل). لقد أمرت محكمة العدل الدولية دولة إسرائيل بضمان توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية لغزة. والإجراءات الاحتياطية ملزمة بموجب القانون الدولي. ولم يتم احترام هذه الإجراءات حتى الآن. إن هذا الصلف والإفلات الظاهر من العقاب أمور تقوض مصداقية النظام القانوني الدولي وحتى المجلس.

وحتى في الوقت الذي تنهال فيه القنابل على غزة، فإن الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، تشهد تصعيدا مقلقا. فمنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ازداد عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين بأكثر من الضعف. وتشمل الهجمات الاعتداءات والحرق المتعمد وتدمير المنازل ومصادر الرزق، وغالبا ما تُنفذ هذه الهجمات بحضور قوات الأمن الإسرائيلية أو بموافقتها. إننا نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بإخلاء قرى فلسطينية بأكملها بعد تهديدات المستوطنين والعنف والتهجير القسري. وتحدث هذه الأعمال في ظل مناخ يسوده الإفلات من العقاب، مع تحدي الالتزامات الواقعة على عاتق دولة إسرائيل، باعتبارها سلطة قائمة بالاحتلال، بحماية المدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني. ونذكّر بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (انظر A/78/968) والرأي الواضح للمحكمة الدولية بأن "دولة إسرائيل ملزمة بإنهاء وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرع ما يمكن" (الفقرة 285).

إلا أن حكومة دولة إسرائيل تعمل على عكس ذلك. ولذلك تشعر سيراليون بقلق بالغ إزاء الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك استخدام القوة المفرطة والغارات العسكرية العقابية وعنف المستوطنين. وهذه الانتهاكات جزء من أزمة أوسع نطاقا ويجب معالجتها وفقا لذلك وعلى الفور. فبدون المساءلة، ستستمر التوترات في التصاعد، وسيستمر الإفلات من العقاب في الترسخ وستتضاءل احتمالات السلام.

واحترام القانون الدولي ليس اختياريا. ونكرر التأكيد على ضرورة امتثال جميع الأطراف. ويشمل ذلك الجماعات الفلسطينية المسلحة، ولا سيما حماس. وما زلنا ندين بشدة الاستهداف المتعمد للمدنيين الإسرائيليين وقتل غير المقاتلين وأخذ الرهائن. إن هذه الأعمال تنتهك القانون الدولي ويجب أن تتوقف. ويجب الإفراج عن جميع الرهائن فورا ودون شروط.

ينطبق مبدأ الإنسانية على الجميع. وينبغي ألا تكون هناك معايير مزدوجة. إن حياة الإسرائيليين والفلسطينيين متساوية في القيمة، وينبغي ألا يعيش أي مدني في أي مكان، في خوف من العنف أو المجاعة أو التهجير.

لا يمكن لمجلس الأمن أن يبقى مراقباً سلبياً لما يحدث. لقد استمعنا إلى دعوات الأمين العام لوقف إطلاق النار لأغراض إنسانية. وقد رأينا محكمة العدل الدولية تصدر أوامر ملزمة. وقد شهدنا شجاعة هائلة من العاملين في المجال الإنساني الذين يواجهون النيران لإيصال المساعدات. يجب على المجلس مواصلة العمل، حتى وإن كان ذلك في إطار القرار 2735 (2024).

ولذلك تدعو سيراليون إلى اتخاذ الخطوات العاجلة التالية.

أولاً، هناك حاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. يجب أن يدعو المجلس إلى وقف جميع الأعمال العدائية وإلى وقفها الآن. إن استمرار العمليات العسكرية في المناطق المكتظة بالسكان لا يضمن سوى المزيد من الموت والدمار. لا يوجد حل عسكري. ويجب أن تكون هناك عملية سياسية تبدأ بإسكات البنادق.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يطالب بإتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. يجب أن ييسر الوصول إلى غزة بشكل كامل ومستمر للعاملين في المجال الإنساني وللمساعدات الإنسانية. ويجب إنشاء ممرات آمنة لتوصيل الطعام والوقود والأدوية وعلاج المرضى والجرحى أو إجلائهم. ويجب على الفور إزالة جميع العقبات التي تعترض المساعدات، بما في ذلك الحصار والتأخيرات الإدارية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى التنفيذ الكامل لجميع القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024).

ثالثاً، فيما يتعلق بالإفراج عن الرهائن والمحتجزين، يجب إطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين لدى الجماعات المسلحة دون تأخير. لا توجد قضية تبرر أسر المدنيين. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا تجاهل آلاف الفلسطينيين، بمن في ذلك الأطفال، المحتجزون في المعتقلات، وغالباً ما يكون ذلك دون مراعاة الأصول القانونية. إن حقوقهم أيضا يجب احترامها. ونشجع جميع الأطراف على إعادة المشاركة في جهود الوساطة التي تؤدي إلى الإفراج المتبادل عن المحتجزين.

وبالإضافة إلى تلك الخطوات، تحث سيراليون على تجديد الالتزام الدولي بالسلام العادل والدائم على أساس القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وقد أظهر التصعيد الحالي مرة أخرى أن الوضع الراهن المتمثل في الاحتلال والحصار والعنف المتكرر لا يمكن أن يستمر. يجب علينا مضاعفة الجهود من أجل التوصل إلى حل سياسي ينهي الاحتلال ويضمن الحقوق المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

إن الدمار في غزة والضفة الغربية وصمة عار في ضمير العالم. يجب ألا يتغاضى المجلس عن ذلك. ويجب أن ينتهي العنف. ويجب أن ينتهي العقاب الجماعي. ويجب أن تنتهي المعاناة. فلعمل – ليس فقط بالأقوال بل من خلال أفعال واضحة وقائمة على المبادئ. ول نثبت أن الأمم المتحدة لا تزال قائمة لحماية المستضعفين وإعلاء القانون الدولي.

وسيراليون على أهبة الاستعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى وقف التصعيد والإغاثة الإنسانية وإيجاد طريق للسلام.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر بنما ممثل الجزائر على مبادرته بعقد هذه الإحاطة، وتعرب عن تقديرها للبيانين اللذين أدلى بهما السيد فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والدكتور يونس الخطيب، رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، اللذين وصفا بالتفصيل الأزمة الإنسانية التي طال أمدها بالفعل في غزة والضفة الغربية، والتي لا تزال في تدهور، مع ما يترتب عنها من عواقب إنسانية مدمرة بشكل متزايد.

بعد مرور شهر على الإغلاق التام للمعابر إلى غزة، تحذر الوكالات الإنسانية من نفاد مخزون المواد الغذائية والأدوية والوقود ومياه الشرب. وقد أكد برنامج الأغذية العالمي إغلاق 25 مخبزاً كانت لا تزال تعمل بدعم منه، بسبب نقص الإمدادات، وحذرت اليونيسف من أن ما يقرب من 130 طفلاً يولدون يومياً في ظروف بالغة الهشاشة دون طعام أو رعاية طبية أو إمكانية الوصول إلى مستشفيات عاملة. وندعو، وهو ما سيمثل لفتة كريمة، إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية الحيوية بصورة عاجلة.

منذ استئناف الأعمال العدائية في 18 آذار/مارس، قُتل أكثر من 000 1 شخص. وكان 322 منهم على الأقل من الأطفال، بينما أصيب 609 آخرون. ونزح حتى اليوم في هذه الحرب المأساوية أكثر من مليون طفل على نحو متكرر، حيث يعيشون في ملاجئ مؤقتة وسط أكوام من القمامة ويفتقرون إلى الخدمات الأساسية. وقد قُصف أمس مركز صحي تابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في جباليا بشمال القطاع، كان يؤوي أكثر من 700 نازح، مما أدى إلى مقتل 15 شخصاً، من بينهم تسعة أطفال – أحدهم طفل حديث الولادة لم يتجاوز عمره أسبوعين – وامرأتان. ووفقاً للأونروا، تتردد العديد من العائلات في مغادرة المركز، وذلك ببساطة لأنه ليس لديهم مكان آخر يذهبون إليه.

وتأسف بنما بشدة للخسائر في الأرواح البريئة وتدعو على وجه الاستعجال إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وحماية السكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال والعاملين في المجال الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الظروف اللازمة لتقديم المساعدات الإنسانية لم تعد غير ممكنة فحسب، بل وخطيرة للغاية أيضاً بالنسبة للعاملين في الميدان. ومن المثير للقلق سماع أخبار مثل تلك التي انتشرت في 31 آذار/مارس بشأن اكتشاف أكثر من 12 ضحية في غزة تحت الأنقاض والرمال، تم التعرف عليهم على أنهم أعضاء في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والدفاع المدني الفلسطيني، ومن بينهم مسؤول في الأمم المتحدة – وكان قد أُبلغ عن فقدانهم جميعاً منذ 23 آذار/مارس. ونتقدم بتعازينا لأسرهم.

وكما ذكرنا سابقاً، فإننا نؤكد مجدداً أن أحداثا خطيرة من هذا القبيل تتطلب إجراء تحقيقات مستفيضة من أجل توضيح ملابسات حدوثها وتبديد الشكوك وتحديد الجهات المسؤولة عنها لأنها تشكل أمثلة مؤسفة لحوادث لا ينبغي أن تقع وتؤكد بشكل كبير ضرورة حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني في سياقات النزاعات المسلحة.

منذ بدء النزاع في غزة، فقد ما لا يقل عن 408 من العاملين في المجال الإنساني حياتهم. وقد مات هؤلاء أثناء محاولاتهم إنقاذ الأرواح. وتصر بنما على الدعوة إلى ضمان حماية العاملين في المجال الإنساني وحرمة منشآتهم في جميع الأوقات ومن قبل جميع الأطراف.

وندعو إلى استعادة وقف إطلاق النار في غزة على نحو عاجل. وقد أظهرت الأيام التي صمدت فيها الهدنة، على الرغم من ضعفها، أن المساعدات الإنسانية يمكن أن تصل وأنها يمكن أن تصل للرهائن الذين يجب ألا ننسى أن حماس لا تزال تحتجزهم في غزة. ولا يزال وضع هؤلاء الرهائن غير مؤكد. ونطالب مرة أخرى بالإفراج الفوري وغير المشروط عنهم وضمان حمايتهم وبتوفير الرعاية الطبية لهم وتمكينهم من الاتصال بعائلاتهم على وجه السرعة.

وكما هو الحال في غزة، تلاحظ بنما بقلق التدهور المتزايد للحالة في الضفة الغربية. فالتقارير الأخيرة تصف بيئة القهر المتزايد والذي يتمثل في التهجير القسري وهدم المنازل وتكرار العنف وفرض قيود صارمة على التنقل، الأمر الذي يؤثر على الحياة اليومية لآلاف الأشخاص. ونؤكد من جديد أهمية الامتثال الصارم في جميع الإجراءات المتخذة في الميدان لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وللقرارات التي اتخذها المجلس؛ فالامتثال لتلك القرارات أساسي للحفاظ على الكرامة الإنسانية والمضي قدماً نحو حل شامل.

إن المعاناة التي طال أمدها في كل من غزة والضفة الغربية هائلة ولا يمكن فهمها بمعزل عن القرارات والإجراءات المتطرفة التي فاقمت النزاع، وعلى رأسها هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 واحتجاز حماس للرهائن. وقد أدانت بنما باستمرار تلك الأعمال اللاإنسانية. والنتيجة المأساوية لتلك الهمجية هي أن آلاف العائلات الفلسطينية تواجه اليوم ظروفاً حرجة وتضطر النساء للولادة في ملاجئ مؤقتة دون الحصول على الرعاية بعد الولادة ويفقد الأطفال حياتهم لأسباب يمكن تفاديها في ظل انهيار النظام الصحي والنقص الحاد في الخدمات الأساسية للسكان. وتثبت كلٌ من هذه الحقائق أن الإصرار على الوسائل العسكرية والتطرف لا يؤدي إلا إلى إدامة المعاناة.

والحل السياسي وحده – ذلك الحل الإنساني حقاً الذي لا مفر منه من الناحية الأخلاقية، والذي يستبعد تطرف حماس من المشهد – هو الذي يمكن أن يرسي أسس السلام الدائم للإسرائيليين والفلسطينيين. وستدعم بنما على طول ذلك الطريق جميع المبادرات التي تسهم في جعل هذا الحل ممكناً.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المفوض السامي فولكر تورك ورئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، الدكتور الخطيب، على إحاطتيهما المفصلتين.

تكرر جمهورية كوريا الإعراب عن بالغ قلقها إزاء الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث يعاني المدنيون الفلسطينيون الأبرياء باستمرار في ظل أعمال عدائية مكثفة طال أمدها ونقص في السلع الأساسية. ويروعنا تكرار حوادث سقوط مدنيين وعاملين في المجال الإنساني ضحايا لغارات إسرائيلية مميتة في غزة. والإعلان الذي صدر أمس عن أن إسرائيل ستستولي على المزيد من الأراضي في غزة عسكرياً يزيد من قلقنا إزاء معاناة المدنيين الفلسطينيين التي لا تنتهي. واستهداف مبنى عيادة تابعة لوكالة الأمم المتحدة

لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في شمال غزة أمس واستهداف مدرسة في مدينة غزة اليوم مما أسفر عن وقوع عشرات الضحايا من الأطفال واكتشاف مقبرة جماعية مليئة بجثث عاملين في مجال الإغاثة، ومنهم ثمانية من أعضاء جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، كلها تطورات شنيعة ومأساوية.

ونلاحظ إعلان إسرائيل الذي يشير إلى أن مقصد جيش الدفاع الإسرائيلي كان استهداف عناصر حماس. ولكن الحقيقة الواضحة هي أن غالبية القتلى في تلك الحوادث كانوا من المدنيين الأبرياء، بما في ذلك الأطفال والعاملون في المجال الإنساني. إن هذا الهجوم، ببساطة، غير مقبول. وتنتهك حماس أيضاً القانون الدولي الإنساني. فلا مبرر لإطلاق حماس ومسلحين آخرين للصواريخ انطلاقاً من البنية التحتية المدنية، مستهدفين المراكز السكانية في إسرائيل. ولذلك، فإننا نكرر مطالبتنا لأطراف النزاع، وعلى الأخص إسرائيل، بالالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والحيطة والتناسب. ويجب أن يتبع ذلك تحقيقات مستفيضة وموثوقة في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي ومحاسبة مرتكبيها. ونشدد أيضاً على أن السلطة القائمة بالاحتلال ملزمة قانونا بالسماح بمرور إمدادات الإغاثة الإنسانية بحرية. ولذلك، فإننا نكرر دعوة إسرائيل إلى السماح بدخول المساعدات والسلع التجارية إلى غزة. إن رفض حماس الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن أمر ينافي الضمير، ولكن هذا الرفض لا يضفي الشرعية على منع المساعدات الإنسانية.

وكما أشار الزملاء الآخرون هنا في هذه القاعة، فإن الحالة في الضفة الغربية تثير القلق أيضاً. تتسبب العمليات العسكرية التي تقوم بها حاليا إسرائيل في شمال الضفة الغربية في القتل والتدمير وتهجير المدنيين على نطاق واسع. إن توسيع المستوطنات، الذي ينتهك القانون الدولي والقرار 2334 (2016)، فضلاً عن تفشي أعمال عنف المستوطنين، تجبر الفلسطينيين على ترك أراضيهم وهو ما يجب وقفه. وعلاوة على ذلك، تزيد التصريحات والأعمال التحريضية من تفاقم حالة عدم الاستقرار في الضفة الغربية وخارجها مثل الزيارات التي يقوم بها كبار المسؤولين الإسرائيليين إلى الأماكن المقدسة.

ومنذ انهيار وقف إطلاق النار في غزة الشهر الماضي، نشهد تكرارا للكارثة الإنسانية في غزة وتصعيدا خطيرا ومزيدا من الاضطراب في الشرق الأوسط ككل، بما في ذلك لبنان وسورية واليمن. ولذلك، ندعو الطرفين إلى الاستماع إلى أصوات المدنيين الفلسطينيين الأبرياء اليائسة وأصوات الرهائن الإسرائيليين الذين لا يزالون محتجزين في غزة وأصوات المدنيين الفلسطينيين الذين يحتجون على الحكم الوحشي لحماس، بمن فيهم الشاب عدي الذي شارك في الاحتجاجات المناهضة لحماس وعُذب بعد ذلك حتى الموت.

وتملك إسرائيل حق الدفاع عن نفسها بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. بيد أن الوسائل العسكرية لا يمكنها أن تضمن السلام والاستقرار المستدامين للإسرائيليين وجيرانهم. وبالنظر إلى الأهمية القصوى لإيجاد حل للقضية الفلسطينية من أجل إحلال السلام المستدام في المنطقة، نعتقد اعتقادا راسخا أن تهيئة بيئة سياسية سلمية في الأجل الطويل في الشرق الأوسط ترتبط ارتباطا مباشرا بإحراز تقدم في حل الدولتين. ونأمل في إجراء نقاش صادق بطريقة مجدية لإعادة إعمار غزة والتعايش بين إسرائيل وفلسطين على أساس حل الدولتين بعد النجاح في التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

تتوجه فرنسا بالشكر إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد فولكر تورك، ورئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، الدكتور يونس الخطيب، على إحاطتيهما المفيدتين.

لقد اجتمع المجلس في مناسبات عديدة في الأسابيع الأخيرة لمناقشة مصير الرهائن والحالة في غزة والمستوطنات في الضفة الغربية وحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وهو ما تستدعيه الخطورة البالغة للحالة، كما ذكر مقدمو الإحاطات. ولكن الحالة الراهنة تتطلب أولا وقبل كل شيء أن يتخذ المجلس إجراءات، سواء في الأجل القريب، لإسكات البنادق واستئناف المساعدات الإنسانية، أو في الأجل البعيد حيث يجب استعادة الأفق السياسي للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن يتوقف الهجوم الإسرائيلي. وقد قال الرئيس الفرنسي إنه لن يكون هناك حل عسكري في غزة.

ويشكل انهيار وقف إطلاق النار واستئناف الغارات الإسرائيلية في غزة تراجعا خطيرا. وتوجد حاجة ملحة إلى وقف الأعمال العدائية ونرحب بجهود الوساطة التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر.

ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن بدون مزيد من التأخير وبكرامة. لقد عانوا لفترة طويلة جدا. ويجب أن تنهي حماس المعاملة اللاإنسانية والمهينة والمذلة التي عانوا منها. ونعرب عن تضامننا معهم ومع عائلاتهم في محنتهم. ونعرب عن تضامننا مع الشعب الإسرائيلي في مواجهة الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والتي ستستمر فرنسا في إدانتها.

يجب أن ينتهي وقف المساعدات الإنسانية في الأجل القريب. لقد قلنا يوم الجمعة (انظر S/PV.9888) وأمس (انظر S/PV.9889) ونقول مرة أخرى اليوم إن حماية العاملين في المجال الإنساني، الذين دفعوا بالفعل ثمنا باهظا في غزة، يجب كفالتها في جميع الظروف وفقا للقانون الدولي.

ندين إطلاق إسرائيل النار على سيارات الإسعاف والذي أدى إلى مقتل 15 مسعفا في غزة. وكما قال وزير الشؤون الأوروبية والخارجية، السيد جان نويل بارو، فإن هذا أمر غير مقبول لأن العاملين في المجال الإنساني ينبغي ألا يكونوا أهدافًا على الإطلاق. وتتقدم فرنسا بتعازيها لأسر المسعفين الثمانية من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والمسعفين الستة من الدفاع المدني الفلسطيني وموظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ويجب إثبات الحقائق الكاملة لهذا الهجوم وتوضيح مصير الشخص المفقود.

يجب أن نبدأ العمل اليوم لتحديد مستقبل غزة. ونؤكد مجددًا أن مستقبل غزة يجب أن يكون فلسطينيا ونعارض أي تهجير قسري للسكان وأي شكل لضم الأراضي. وقد قدم القادة العرب خطة ذات مصداقية لإعادة إعمار غزة، مع مقترحات ملموسة لضمان الأمن وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة يجب أن تُستبعد منها حماس. وتدعم فرنسا، إلى جانب شركائها الأوروبيين، هذه الخطة وتساهم في المناقشات حول تنفيذها.

إن احتمال التوصل إلى حل الدولتين يزداد صعوبةً يومًا بعد يوم في الضفة الغربية. وتكرر فرنسا إدانتها لسياسة الاستيطان غير القانونية بموجب القانون الدولي، وكذلك العنف الذي يرتكبه المستوطنون

المتطرفون. وتكرر معارضتها لأي شكل من أشكال الضم ويجب احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس.

أخيرا، يحق للفلسطينيين والإسرائيليين العيش في سلام وأمن. وهذا يتطلب ضمانات أمنية موثوقة لإسرائيل وبناء دولة فلسطينية تتوفر فيها مقومات البقاء ومتصلة جغرافيا. ولن يتحقق السلام العادل والدائم سوى بحل الدولتين. وبناءً على هذه القناعة، تحضر فرنسا مع المملكة العربية السعودية لعقد مؤتمر في نيويورك في حزيران/يونيه بشأن تنفيذ هذا الحل وفقا لقرار الجمعية العامة (قرار الجمعية العامة دإط–24/10، الفقرة 13).

يتطلب حاليا الطابع الملح للحالة إطلاق سراح الرهائن واستئناف وقف إطلاق النار وإجراء تحقيق في الهجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والاستئناف الفوري للمساعدات الإنسانية ووقف أنشطة الاستيطان. وهذه هي الرسالة العاجلة التي يجب أن تصدر عن المجلس.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بناء على طلب الجزائر وبدعم من الصين وباكستان وروسيا والصومال. وأود أن أشكر السيد تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، على حضوره بيننا وتقديم إحاطته. وأود أيضا في البداية أن أوجه التحية للدكتور يونس الخطيب، ومن خلاله لأبطال جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني الذين هم أيضا ضحايا ومنقذون بحاجة إلى من ينقذهم.

في الوقت الذي كان فيه المجلس يجتمع لمناقشة حماية العاملين في المجال الإنساني وقراره 2730 (2024) يوم أمس (انظر S/PV.9889)، كنا نشيّع 15 عاملا في المجال الإنساني، بمن فيهم ثمانية أفراد من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني قُتلوا ودُفنوا تحت الرمال، مع سيارات الإسعاف التابعة لهم وسيارة الأمم المتحدة وسيارة إطفاء، وقد أُطلق عليهم الرصاص في الرأس والصدر عدة مرات، والعديد منهم كانت أيديهم وأرجلهم مقيدة. لقد أُعدموا لأنهم كانوا يؤدون مهمتهم المقدسة وقُتلوا لأنهم حاولوا إنقاذ الأرواح.

لقد أرسلت لكم، سيدي الرئيس، قبل بضع دقائق شريطا أُرسل إليّ قبل قليل وُجد على جثة أحد الشهداء الذي صوّر الهجوم على القافلة. وكانت أضواء جميع المركبات وصفارات إنذارها تعمل عندما وقعوا في كمين للجيش الإسرائيلي. وأترك لكم حرية التصرف في مشاركته مع زملائنا ليروا بأم أعينهم ما حدث بالضبط. وقيل لي أيضًا أن هناك شريطًا آخر أطول. ويحاولون إتاحته لجميع أعضاء المجلس للاطلاع على أدلة هذه الجريمة من خلال عيون أحد الضحايا.

إنه حصار متعدد المستويات يمنع المساعدات الإنسانية بالكامل ويحرص أيضًا على حرمان السكان المدنيين من أية مساعدة بقتل العاملين في المجال الإنساني وتدمير المستشفيات وقصف الملاجئ. وشاهد العالم مرة أخرى يوم أمس حرق المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، أحياءً بعد قصف عيادة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بعدما وجدوا فيها ملاذا. واليوم

أدت غارة إسرائيلية على مدرسة في مدينة غزة تؤوي عائلات نازحة إلى مقتل 31 شخصاً على الأقل وإصابة أكثر من 100 شخص بجروح، معظمهم من النساء والأطفال، وفقًا لأحدث الأرقام. إننا نرى مذبحة تلو الأخرى تلو الأخرى. وهدف إسرائيل واضح: أقصى درجات اليأس لإقناع السكان الفلسطينيين بأن البديل الوحيد للموت هو النزوح خارج غزة.

هذا ما تدعي إسرائيل أنه "ضغط": قتل عشرات الآلاف من الفلسطينيين الأبرياء وحرمانهم من المساعدات الإنسانية الضرورية لبقائهم على قيد الحياة. وقد اعترف وزير الحرب كاتس بسياسة العقاب الجماعي هذه، مشيراً إلى أن "توسيع عملية ... سيزيد الضغط على قتلة حماس وكذلك على السكان في غزة". وهو لا يخفي أن هدف هذا الضغط المزعوم هو السكان المدنيون بأكملهم. إن ما يسميه "الضغط الممارس على السكان الفلسطينيين في غزة" هو التجويع الجماعي والقتل والتدمير والتهجير. ومضى في حديثه ليدعو "سكان غزة إلى التحرك الآن لإزالة حماس وإعادة جميع الرهائن"، قائلاً "هذه هي الطريقة الوحيدة لإنهاء الحرب". فهل المدنيون الذين يتعرضون للقتل والتشويه والتهجير هم بالتالي الذين يتحملون مسؤولية إنهاء الحرب؟

الفلسطينيون يريدون الحياة. إنهم يريدون إنهاء الإبادة الجماعية؛ ويريدون أن تتوقف الأهوال إنهم يريدون أن يُعاملوا كبشر. إنهم يريدون ندب موتاهم ويحاولون إيجاد طريقة للعودة إلى الحياة. وهم يصرخون بذلك لأي شخص يرغب في سماعهم. القنابل الإسرائيلية لا تميز. وبالنسبة لهم، فإن جميع الفلسطينيين مذنبون وجميعهم يستحقون الموت.

استمعت صباح اليوم إلى كلمة ألقاها أخي يونس الخطيب في لقاء نظمته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. في ذلك اللقاء، قال العديد من الأشياء المؤثرة، لكن جملة واحدة لفتت انتباهي. لقد قال إن وظيفتنا بصفتنا عاملين في المجال الإنساني هي إنقاذ الأرواح. لقد قال: "نحن لا نصنع السلام. هذه وظيفتكم." وكان يشير إلى أعضاء الوفود. وأعتقد أن ذلك كان مُعبراً للغاية. فوظيفته هو وزملاؤه هي إنقاذ الأرواح حتى وإن فقدوا حياتهم في هذه العملية. ولكن وظيفة جميع أعضاء الوفود هي أن يصنعوا السلام. هذا ما قاله وارتأيت أن من المناسب أن أكرره لفائدة جميع المجتمعين هنا في مجلس الأمن القدير.

إن هدف إسرائيل الحقيقي ليس إطلاق سراح الرهائن بل سرقة الأراضي الفلسطينية. فبعد أن نشر الموت والدمار في جميع أنحاء غزة، أعلن نتنياهو أنه يعكف الآن على "تشريح غزة"، قاطعاً إياها ومُقسماً إياها إلى أجزاء من أجل ضمها. تحدث نتنياهو عن الاستيلاء على الأراضي بشكل علني ودون حياء. وقد اعترف وزير الحرب الإسرائيلي بذلك أيضاً، قائلاً إن قوات الاحتلال الإسرائيلية سوف "تستولي على أراضٍ شاسعة ستُضاف إلى المناطق الأمنية لدولة إسرائيل". وبموازاة ذلك، يواصل القادة الإسرائيليون التهكم واتخاذ كل الإجراءات للمضي قدما في ما يسمى بالهجرة الطوعية، وهو الاسم الرمزي للترحيل القسري للفلسطينيين.

ولم تُترجم الإدانة الواسعة لممارسات إسرائيل إلى ضغط فعال بعد لإجبارها على التوقف. ومن المحير للعقل أن هذه الاعترافات الفظيعة بهذه الجرائم المرعبة التي تحدث منذ فترة طويلة والتي كان لها مثل هذا التأثير على ملايين المدنيين الفلسطينيين، لا تزال دون رد.

وفي الضفة الغربية، نرى تطبيق نفس الأيديولوجية، حيث تم تهجير 000 40 فلسطيني في غضون أسابيع. وهناك تدمير وتخريب للبنية التحتية المدنية واندفاع غير مسبوق لإفراغ الأرض من سكانها الفلسطينيين سعياً لضمها بشكل دائم.

وتمضي الخطة E1 التي قوبلت باستنكار دولي على مدار 25 عاماً قدما الآن بوتيرة متسارعة. وستؤدي إلى زيادة فصل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية وتقسيم الضفة الغربية إلى جزأين، وهي بمثابة ضم لمساحات شاسعة في قلب الضفة الغربية في ضربة قاتلة لجهود السلام.

نتحدث كثيرا عن نزوح المجتمعات المحلية ولكن من المهم أن يدرك الجالسون حول هذه الطاولة هذه الحقيقة تماماً. وأتمنى أن يكون بوسعهم الاستماع مباشرة إلى باسل عدرا من مسافر يطا، الذي يجلس خلفي اليوم. وهو البطل الرئيسي والمخرج المشارك للفيلم الوثائقي "لا أرض أخرى" الحائز على جائزة الأوسكار. وأتمنى أن يسمعوا عن جميع الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة الذين لا يريدون سوى أن يتمكنوا من العيش على أرض أجدادهم، وعما يواجهونه كل يوم – كيف يهاجم المستوطنون المسلحون، تحت حماية الجنود وبتمكين منهم وبمرافقتهم، العائلات والتجمعات السكانية الفلسطينية لترهيبهم ودفعهم إلى الرحيل؛ وكيف تبني تلك المجتمعات المحلية منازلها لتراها مدمرة أو تبنيها من جديد لتواجه الدمار من جديد أو لتراها محروقة على يد المستوطنين؛ وكيف ينتهي الأمر بالعائلات إلى العيش في كهوف للبقاء على أرضها؛ وكيف يواجهون جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين الإسرائيليين والمحاكم الإسرائيلية الذين تتضافر جهودهم لطردهم.

لقد بدأتُ بيونس وانتهيت بباسل؛ وبدأتُ بغزة وانتهيت بالضفة الغربية. ولكن لا يمكنني أن أنسى وليد أحمد، الفتى البالغ من العمر 17 عاماً الذي توفي في سجن إسرائيلي الأسبوع الماضي. وأظهر تشريح جثته تدهوراً شديداً في العضلات والتهاباً في القولون وإصابته بالجرب، مما يشير إلى أنه تعرض، مثل العديد من السجناء الفلسطينيين الآخرين، للتجويع والإهمال الطبي وسوء المعاملة. في كل مكان، يُعامل الفلسطينيون على أنهم دون البشر، يُقتلون ويُشوهون ويُجوّعون ويُعذبون. فمتى سيؤدي غضب العالم إلى عمل حازم؟

ويقف الفلسطينيون صامدين في وجه هذه العاصفة التي يصنعها الاحتلال لاقتلاعهم أو قتلهم حيثما يقفون. لكنهم متعبون ومرهقون وحزينون ويعانون. إنهم أبطال، لكنهم ليسوا أبطالاً خارقين. إنهم بشر، وهم ضحايا. إنهم بحاجة إلى الدعم والحماية الآن أكثر من أي وقت مضى. فهل سيستجيب المجلس لندائهم، كما سأل أخي الدكتور يونس الخطيب في ختام بيانه – "[أرواحهم] تطلب العدالة. فهل يمكن للمجلس سماعهم؟"وفي مسافر يطا وفي غزة وفي نابلس وفي جنين وفي طولكرم وفي الخليل وفي القدس وغيرها، سجل الفلسطينيون على الهواء مباشرة الجرائم التي تُرتكب بحقهم، ظناً منهم أن شعوب العالم لو رأت ما تفعله إسرائيل لحاسبتها. وأحدث دليل هو شريط الفيديو الذي أرسلته لك، سيدي الرئيس. هناك الآلاف،

وربما عشرات أو مئات الآلاف، من أشرطة الفيديو تلك التي سجلها الفلسطينيون في غزة والتي توثق الجرائم المرتكبة بحقهم.

هذا الصباح، كنت من بين مجموعة من السفراء الذين استمعوا إلى السيد لازاريني وهو يتحدث عن وضع الأونروا وقضايا أخرى. ووجّه لنا نداءً. قال إننا بحاجة إلى صحفيين دوليين للذهاب وتوثيق ما يحدث في غزة، حتى لا يكون الجيش الإسرائيلي هو الوحيد الذي يصطحبهم ليروا ما يريد أن يريهم إياه. هل نملك جميعاً – مجلس الأمن وجميع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية التي تملك السلطة الرابعة في منظومتها وهي الصحافة والإعلام – أي جرأة؟ هل لدى هؤلاء الشجاعة لإرسال صحفيين إلى جميع أنحاء قطاع غزة لتوثيق ما يحدث بالفعل للشعب الفلسطيني والإبادة الجماعية التي يتعرض لها؟ "أرسلوا الصحفيين" هذا ما حثنا السيد لازاريني – وكنا أكثر من 20 سفيراً، معظمهم من الاتحاد الأوروبي – على القيام به. لماذا لا نرسل صحفيين لتوثيق ما هو حقيقي وما هو مزيف في قطاع غزة؟ ونحث أعضاء المجلس على ضم أصواتهم إلى مطلب السيد لازاريني وندائه. أرسلوا صحفيين، أرسلوا صحفيين دوليين من صحيفة نيويورك تايمز، من جميع وسائل الإعلام، من هيئة الإذاعة البريطانية، للذهاب وتوثيق ما يحدث بالفعل في قطاع غزة.

إن الشعب الفلسطيني يتساءل الآن، حسبما أظن، عمّا إذا كان الإفلات من العقاب سينتهي يوماً ما، وعما إذا كانت حياتهم ستصبح مهمة بما يكفي لإثارة رد فعل مناسب. ظهر هذا اليأس مؤخراً على الطفل الذي صرخ في وجه رجل كان يصوره بعد قصف منزله: "ما الشيء الذي تصوره؟ من أجل ماذا؟ لا أحد ينظر إلينا."

هل يريد الأعضاء أن يكون للرسالة التي مفادها أن العالم يتخلى عنهم، وأن المجتمع الدولي يتخلى عنهم، وأن مجلس الأمن يتخلى عنهم، صدى أعمق وأعمق في رؤوس الشعب الفلسطيني؟ يرى الأعضاء صورهم وحياتهم المحطمة ودماءهم ودموعهم وأشلاءهم. تحرك هذه الصور مشاعر أعضاء المجلس؛ أعلم أنها تفعل ذلك. لكن ما يهم الفلسطينيين لا أن تحرك مشاعر أعضاء المجلس وحسب، بل أن تجعلهم يتحركون – أن يلجؤوا إلى اتخاذ إجراءات، أن يفعلوا شيئاً، أن يوقفوا هذه المأساة، أن يوقفوا قتل الفلسطينيين، أن يوقفوا إطلاق النار ويطالبوا بوقف إطلاق النار، وقف دائم لإطلاق النار الآن، كما قرر المجلس في قرارات كثيرة، منها القرار 2735 (2024) والاتفاق الذي توسطت فيه الإدارة الحالية للولايات المتحدة الأميركية، قبل أيام قليلة من تنصيب الرئيس ترامب، إلى جانب مصر وقطر. لقد كان اتفاقاً بين إسرائيل وحماس، وتلك الدول هي الضامنة. نفذوا ما تم التفاوض عليه وما تم الاتفاق عليه وما جسده فعلياً مجلس الأمن في القرار 2735 (2024).

يتعين أن تدفع صور الفلسطينيين الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى أن تتجرأ على القيام بكل ما لا تزال غير راغبة في القيام به من أجل إنهاء هذا الكابوس، هذه الكارثة. كفى احتلالاً وحروباً. كفى معاناة. كفى إراقة للدماء. إننا بحاجة إلى وقف لإطلاق النار الآن. ادعموا الخطة العربية لإعادة الإعمار – تدابير ملموسة وحاسمة – في المؤتمر الدولي للتسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حل الدولتين الذي سيعقد في حزيران/يونيه وتشارك في رئاسته المملكة العربية السعودية وفرنسا. ويجب أن يدعم المجلس بوضوح مثل

هذا الوقف الفوري لإطلاق النار، بما يتماشى مع القرار 2735 (2024). ويجب أن يدعم إعادة الإعمار والحرية والسلام، بما يتماشى مع ولايته.

فلتنتصر الحياة. ولتعمّ العدالة والحرية والسلام. لتعش دولتان جنباً إلى جنب. وليكن جميع المدنيين آمنين. ولتطلق منطقتنا العنان لإمكاناتها الحقيقية من خلال السلام والأمن والرخاء المشترك. يونس وباسل والعديد من الأشخاص الآخرين يقومون بدورهم. وهم يحتاجون أن يؤدي أعضاء المجلس دورهم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لقد أصبح شريط الفيديو الذي قدمه المراقب الدائم لدولة فلسطين المراقبة متاحاً للبعثات الدائمة لأعضاء مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ باستنتاجي الذي توصلت إليه في مناقشتنا الأخيرة (انظر S/PV.9883): لن تنتهي الحرب حتى يتم إطلاق سراح الرهائن الأبرياء الـ 59 المتبقين وطرد حماس من غزة. ومع ذلك، ينعقد المجلس مجدداً كل بضعة أيام لتناول الوضع في غزة، وفي كل مرة يتكشف نفس النمط: ترتكب حماس عملاً وحشياً، فتتخذ إسرائيل إجراءات للدفاع عن نفسها، وبطريقة ما تنقلب القصة التي يتم سردها في المجلس رأساً على عقب. لذلك أود أن أضع الأمور في نصابها.

خذوا على سبيل المثال حادثة 23 آذار/مارس المتعلقة بجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. كان داخل تلك المركبات، التي من المفترض أن تنقذ الأرواح، إرهابيون نشطون من حماس. وتم القضاء على 9 إرهابيين، من بينهم محمد أمين إبراهيم الشوبكي، وهو إرهابي من حماس شارك بشكل مباشر في مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. أسأل الدكتور الخطيب عما كان يفعله ذلك الرجل هناك. ماذا كان يفعل إرهابي من حماس، دخل إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، في سيارة إسعاف؟ لماذا كان مرتبطاً بذلك؟ ما هي العلاقة بين العمل الإنساني وإرهابيي حماس؟

تحزن إسرائيل على إزهاق الأرواح البريئة أينما حدث ذلك. ونحزن بشكل خاص على فقدان أي من العاملين في المجال الإنساني. غير أنه يجب أن تكون هناك إعادة صياغة للنهج الذي يتبعه المجلس والوكالات الإنسانية. كيف وجد 9 من إرهابيي حماس أنفسهم يتنقلون داخل سيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في منتصف الليل؟ إن وجود هؤلاء الإرهابيين يعرّض حياة الجميع للخطر. إذا كنا نريد حقاً حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، فيجب أن تتحسن أنظمة التدقيق في هذه المنظمات على الفور؛ وإلا سنجد المزيد من أموال دافعي الضرائب في جيوب الإرهابيين والمزيد من أرواح الأبرياء في خطر.

وكما قلت، نحن نحقق في جميع تلك الحوادث، ونحترم عمل موظفي الأمم المتحدة. ومع ذلك، يجب على المجلس أن يعترف بأن بعض الوكالات وأنشطتها قد تم اختراقها من قبل جهات فاعلة شريرة.

ومن الأمثلة البارزة على الحاجة إلى تدقيق أفضل ما تم اكتشافه قبل أسبوعين فقط. كان أحد العاملين في الأمم المتحدة يتلقى العلاج في إسرائيل وتم الكشف عن شيء مزعج للغاية: كان هذا الرجل يحمل وشماً نازياً على ذراعيه. وكما يرى أعضاء المجلس، كانت إحدى ذراعي الرجل – وهو موظف في الأمم

المتحدة – تحمل شعار قوات الأمن الداخلي لألمانيا النازية (SS). أما الذراع الأخرى فكانت تحمل وشماً لوجه جندي من تلك القوات وهو يرتدي قبعة نازية وطوقاً يحمل رموزاً نازية. من الصعب رؤية ذلك، ولكن هذا ما كان على ذراعيه. دعوني أكرر ذلك: كانت هناك علامات تمجد النازيين تحت قميص يحمل شعار الأمم المتحدة. مَن يوافق على هؤلاء الأشخاص؟ ومَن يجري المقابلات الشخصية معهم؟ إن وجود هذه الرموز المثيرة للاشمئزاز على موظفي الأمم المتحدة يجب أن يصدم كل عضو في المجلس. فلنقل بكل وضوح أننا سنفعل كل ما يلزم، عندما يستخدم الإرهابيون سيارات المساعدة الإنسانية للتنقل أثناء قيامهم بعملياتهم في مناطق القتال النشطة، لحماية جنودنا ومواطنينا وفقاً لالتزاماتنا الدولية. هذا هو ثمن الدفاع عن أرواح البشر في حرب بدأتها حماس وترفض إنهاءها.

وبالطبع، هذه ليست حالة فردية، بل هي جزء من نظام حماس. وقبل أيام قليلة، وكما ذكر بعض الأعضاء في وقت سابق، نفذت قواتنا ضربة دقيقة ضد إرهابيين من حماس في جباليا. لقد كان الإرهابيون يختبئون في مجمع للقيادة والسيطرة داخل عيادة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وقد تم استخدام هذا المركز الإرهابي من قبل كتيبة جباليا التابعة لحماس لتخطيط وتنسيق هجمات ضد المدنيين الإسرائيليين وجيش الدفاع الإسرائيلي. إذاً، ماذا يجب أن يحدث عند العثور على مركز قيادة للإرهابيين؟ يجب مهاجمتهم. لقد كانت ضربتنا عملية استخباراتية مدروسة. وقد تم اتخاذ العديد من الخطوات قبل الضربة لتقليل فرصة إلحاق الضرر بالمدنيين، بما في ذلك المراقبة الجوية والتحقق الاستخباراتي الإضافي.

إلا أن الحقيقة هي أن المجلس ببساطة لا يمكنه استيعاب مدى تعقيد الحالة التي تواجهها إسرائيل. إننا نواجه منظمة إرهابية ارتكبت أسوأ مذبحة لليهود منذ المحرقة، حيث اغتصبت وقتلت وأحرقت أفراد عائلات بأكملها أحياء. واليوم، يواصلون احتجاز أبناء شعبنا في أنفاق، ويعرضونهم للتعذيب والتجويع والتعذيب النفسي. ويتوعدون بارتكاب مثل هذه الفظائع مراراً وتكراراً. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إن استراتيجية حماس بأكملها تعتمد على أن رد فعل المجلس سيكون هو نفسه بالضبط. إنهم يسرقون شاحنات المساعدات. وهم يطلقون الصواريخ من المستشفيات ومنشآت الأمم المتحدة. وهم يتنقلون في سيارات الإسعاف. يجب على الأعضاء اليوم أن يسألوا أنفسهم كيف يذهبون من مكان إلى آخر. لا يمكن للأعضاء أن يجيبوا على ذلك. فأحياناً يشقون طريقهم بالقوة، وأحياناً يتسللون إلى داخل المنظمة، لكنهم لا يتنقلون بسيارات الأجرة أو أوبر أو الجيش – بل يستخدمون سيارات الإسعاف وسيارات الأمم المتحدة. إنهم يستغلون البنية التحتية الإنسانية كدرع لأنهم يعلمون أن المجلس سيسارع إلى إلقاء اللوم على إسرائيل عندما تقوم بالرد. لقد درست حماس الأمم المتحدة ووضعت خطتها الحربية على أساس الارتباك الأخلاقي للأمم المتحدة.

ومرة أخرى نشهد استخدام هذا الأسلوب. فلم تنتظر الأمم المتحدة إجراء تحقيق في أي من الحوادث التي تمت مناقشتها اليوم. ولم تنتظر أدلة مؤكدة. ولم تتحقق من الحقائق. لقد سارعت إلى الميكروفونات لإدانة إسرائيل قبل معرفة أي شيء على الإطلاق، بينما تجاهلت المنظمة الإرهابية التي تستخدم مواردها في الشر. لا يوجد بلد آخر على وجه الأرض يتعرض لهذا النوع من المعاملة. إن الكثير من الأفعال والتصريحات هنا هي مسرحيات سياسية. إنها ليست نابعة من الحرص على رفاهية سكان غزة، لأنه لو كانت هذه هي الأولوية حقاً، لكنا نناقش الاحتجاجات الحاشدة المناهضة لحماس التي تجري في غزة.

لقد خرج عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى الشوارع في الأسابيع القليلة الماضية، ليس للاحتجاج ضد إسرائيل، ولكن للاحتجاج ضد حماس – في جباليا ورفح وخان يونس ومدينة غزة.

أود أن أشارككم الأصوات التي كانت تملأ شوارع غزة خلال الـ 48 ساعة الماضية. في التسجيل الصوتي، يمكننا سماع الشجاعة المذهلة لبعض سكان غزة – وهي شيء يفتقر إليه الكثيرون في هذا المبنى. يهتف هؤلاء الشجعان: "حماس اطلع برة، برة، برة، برة". ويمكن للأعضاء أن يتخيلوا كيف كان رد حماس – ليس بالحوار ولا بالإصلاح ولا بإطلاق سراح رهائننا وإنهاء الحرب، بل بالإعدامات العلنية والتعذيب. لقد اختُطف عدي الربعي البالغ من العمر 22 عاماً من مدينة غزة، وتم ضربه بقضبان حديدية وجرّه في الشوارع من حبل يلتف حول رقبته. فماذا كانت جريمته؟ لقد كانت رفع الصوت وتنظيم الاحتجاجات السلمية والمطالبة بمستقبل من دون حماس. وقد أُعيد إلى أسرته قبل لحظات من وفاته – محطماً وبلا حياة. ومع ذلك، هتف المشيعون في جنازة عدي في تحدٍ لحماس. وصرخوا مرة أخرى. وأصيب شاب شجاع آخر يدعى حسام المجدلاوي بطلق ناري في ساقيه وتُرِك في ساحة النصيرات.

وأقول للسيد منصور إن هذين الشابين، عدي وحسام، قد أظهرا من الشجاعة أكثر مما أظهره هو. إنه يتكلم هنا في كل مرة، منذ سنوات، ولا يزال غير قادر على إجبار نفسه على مجرد ذكر حماس، ناهيكم عن إدانتها. كم من مرة تكلم في المجلس ولكنه لا يستطيع أن يذكر حماس أو أن يقول لهم الحقيقة. إنني أسأله هنا والآن: هل يمكنه أن يظهر بعضاً من الشجاعة التي أظهرها هؤلاء المتظاهرون الشباب؟ هل يستطيع إدانة حماس؟ هل يستطيع أن يقول: حماس اطلع برة، برة، برة، برة؟ إنه، بصَمته المخزي، يقف إلى جانب حماس. وبصَمته المخزي، فإنه يقف ضد شعب غزة. وبصَمته المخزي، فإنه يدنس ميثاق وقيم الأمم المتحدة.

وأمام المجلس والأمم المتحدة بأسرها خيار يتعين عليهما اتخاذه. يمكنهما الاستمرار في حماية حماس تحت غطاء الحياد، أو يمكنهما أخيراً الاستماع إلى سكان غزة ودعم صرخاتهم للتحرر من حماس. لقد تحدث أعضاء عن احتلال غزة. وأقول لهم هنا، وهذا يتم تسجيله، أننا لا ننوي البقاء في غزة. لقد غادرنا غزة في عام 2005، بالكامل. ولم نترك مجتمعاً واحداً ولا جندياً واحداً. لقد أزلنا المقابر من غزة. وغادرنا منذ 20 عاماً. ولا توجد لدينا رغبة في العودة.

ستواصل إسرائيل الدفاع عن شعبها. وسنستمر في اتخاذ كل التدابير الممكنة لحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، ونحزن على كل روح بريئة فُقدت. لكننا لن نسمح أبداً لحماس بإعادة البناء تحت غطاء حقوق الإنسان الزائف. لقد ولت تلك الأيام منذ فترة طويلة. إننا لن نعتذر عن ضرب القادة الإرهابيين. ولن نتردد في تفكيك آلة الإرهاب التابعة لحماس قطعة قطعة وحيًا تلو الآخر حتى يزول التهديد. وهذا ليس حقنا، بل هو واجبنا تجاه شعبنا وأطفالنا ومستقبلنا.

وفي الختام، لن تنتهي هذه الحرب وفق الجدول الزمني للأمم المتحدة. ستنتهي عندما يتم إطلاق سراح الرهائن الـ 59 المتبقين وإزالة حماس من السلطة. لا يوجد حل سهل لمشكلة الإرهاب. ولا يوجد اتفاق لوقف إطلاق النار يمكن أن يصمد بينما يقبع أناسٌ أبرياء في الأسر. إننا نتعامل مع عدو شرس ومتطور ليس لديه خطوط حمراء ولا حدود ولا قيمة لأرواح البشر. وسنفعل كل ما هو ضروري لهزم هذه القوة الشريرة. وسنعمل بعزم حتى نستعيد رهائننا – كل واحد منهم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): أتقدم بهذا البيان باسم المجموعة العربية.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على تلبية دعوة الجزائر، الممثل العربي في المجلس، لعقد هذه الجلسة الهامة. كما أشكر السيد فولكر تورك والدكتور يونس الخطيب على إحاطتيهما اللتين توضحان حجم المأساة وتدهور الأوضاع التي فاقت جميع المقاييس.

نتحدث إليكم اليوم وقد وصلت الأزمة ذروتها حتى لم يعد يجدي إعداد البيانات واختيار الكلمات، فأصبحنا نتحدث لكم بما نشعر به عن ظهر قلب. ولا داعي لإقناعكم بحجم الانتهاكات والمجازر التي تُقترف كل يوم وعلى مدى أكثر من 15 شهراً وحتى الآن.

اليوم استمعتم إلى شهادة الدكتور الخطيب من قلب الحدث. مجزرة أخرى اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بقتلها وبدم بارد – وكما اعترفوا اليوم – طواقم من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والدفاع المدني الفلسطيني والأمم المتحدة بحجة وجود مقاتلين لحماس. مجزرة اقترفت بشكل متعمد وتم بعدها تجريف الجثث ورميها في مقبرة جماعية ومحاولة طمس ما حدث. جريمة أخرى تضاف لسلسلة الجرائم ضد الطواقم الإنسانية والتي فاق ضحاياها حتى اليوم أكثر من 600 قتيل من بينهم إعلاميون. عندما تسأل الدكتور **رياض** لماذا لا يأتي إعلاميون من دول أخرى فبالتأكيد سيتهمون بالانضمام لحماس وسيتم قتلهم. سمعنا اليوم دعوات لتحقيق مستقل وشفاف في هذا الموضوع. وسؤال: ماذا حدث في الدعوات السابقة لتحقيقات مثيلة وأين هي نتائجها؟ للأسف لا شيء حتى اليوم.

إن هذه الشهادات هي عينة من القصص والأحداث والحملة الممنهجة التي يتعرض لها أهلنا في غزة والضفة الغربية – ليس الآن فقط ولكن منذ عقود. وما الحديث والتركيز فقط على ما يحدث في غزة ووضع كل الأمور على حماس. السؤال دائماً: وماذا عن الضفة الغربية وما كان يحدث فيها قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023؟ إن هذه الحملة من الحصار والتجويع وقصف النازحين وحرق الأطفال والنساء لدليل آخر على نهج الإبادة الجماعية التي يرتكبها جيش الاحتلال دون محاسبة وأمام مرأى ومسمع الجميع منقول لكم صوت وصورة وبالنقل المباشر. فماذا أنتم فاعلون؟

كان آخر هذه الانتهاكات استباحة المسجد الأقصى يوم أمس من المدعو وزير الأمن القومي الإسرائيلي، في محاولة أخرى لاستفزاز الجميع. والمجموعة العربية تدين بأشد العبارات هذه الاستفزازات والتي لن تجدي نفعاً وإنما ستزيد الأمر توتراً. وعندما يحدث رد فعل طبيعي سيتم اتهام المفعول به ونسيان من هو الفاعل.

إن المجموعة العربية عملت منذ اليوم الأول للأحداث على التواصل مع جميع الدول ومع أعضاء المجلس، كان آخرها التواصل معك، سيدي الرئيس، يوم أمس أو أول أمس ومع الأعضاء العشرة المنتخبين في المجلس. ولا زالت الجهود قائمة في هذا الإطار لإيجاد حل ومخرج لهذه الأزمة، وذلك لنقل حقائق الأمور وإيجاد حلول عملية لإيقاف هذه المجازر فوراً.

إن المجموعة العربية، ومن خلال بيانات القمة العربية الأخيرة غير الاعتيادية التي انعقدت في القاهرة، أوضحت موقفها الواحد الموحد ضد هذه الانتهاكات وضرورة وقف إطلاق النار فوراً ومنع أي محاولة

للتهجير القسري وضرورة إدخال المساعدات الإنسانية فوراً. هذا الموقف ليس موقف فقط المجموعة العربية بل هي والمجموعة الإسلامية والعالم الحر.

هذه الأفعال التي تُقترف وغيرها تضع هذا المجلس أمام مسؤولية تاريخية. والعجز عن إصدار أي مخرجات وتفعيلها سيكون وصمة عار سيتذكرها التاريخ لعقود. لذا حان الوقت للتحرك فوراً.

إن المجموعة العربية دعمت اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة كل من مصر وقطر والولايات المتحدة. هذا الاتفاق الذي تفاءل به الجميع والذي كان يسير بشكل جيد خلال مرحلته الأولى، ولكنه اصطدم بخرق واضح وتعنت من الجانب الإسرائيلي، وكان السبب وراء ذلك سياسياً من قبل حكومة الاحتلال لضمان استمرار عدوانها غير مكترثة بأي محاولات دولية لإنهاء هذا الأمر. لقد دعمت المجموعة العربية اتفاق وقف إطلاق النار ورحبت أيضاً بجهود الولايات المتحدة والإدارة الأمريكية الجديدة التي سعت فعلاً في شهر كانون الثاني/يناير لتطبيق هذا الأمر والذي نجح في البداية. السؤال: ماذا تغير ولماذا انتهى هذا الموضوع؟ نطلب من الإدارة الأمريكية أن تواصل المفاوضات مع كل من قطر ومصر لتنفيذ بنود هذا الاتفاق.

في الختام، ترى المجموعة العربية أن يعمل مجلس الأمن على تحقيق ودعم النقاط التالية.

أولاً، العمل على إصدار قرار من مجلس الأمن فوراً يقوم بإنهاء هذا العدوان والدعوة لوقف إطلاق نار شامل وكامل. أيضاً الدعوة لإدخال المساعدات الإنسانية دون توقف.

ثانياً، استئناف المفاوضات بخصوص مراحل الاتفاق الذي تم من أجل إنهاء ملف الرهائن والمحتجزين والأسرى.

ثالثاً، دعم المؤتمر الذي ستعقده القاهرة الشهر القادم بشأن إعادة إعمار غزة والذي سيقام بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة.

رابعاً، دعم المؤتمر الذي سيتم عقده برئاسة كل من المملكة السعودية وفرنسا في شهر حزيران/يونيه القادم والخاص بنقاش موضوع حل الدولتين.

إن ما نعيشه اليوم ليس بأمر يمكن السكوت عنه أكثر. وأنتم أمام اختبار للتاريخ. فإما أن تصمدوا وتدعموا مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أو يتم الصمت أو المشاركة في هذه الإبادة الجماعية التي تحدث لشعب فلسطين. ولكن التاريخ يسجل وهذا أمر على عاتق الجميع. الموضوع ليس مسؤولية الدول العربية والإسلامية فقط، بل هذه مسؤولية تخص العالم أجمع.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلب المراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أحترم قرار الرئيس بالحفاظ على اللياقة في جلسات مجلس الأمن. ولكنني لا أعتقد أن المتكلم على الجانب الآخر لديه المصداقية للحكم على الآخرين بشأن السلوكيات التي تنم عن الشجاعة والجبن. فالذي تقطر أيدي حكومته وقواته بدماء عشرات الآلاف من الفلسطينيين، بمن في ذلك أكثر من 17 000 طفل، ليس لديه السلطة الأخلاقية للحكم على أحد. أنا أحترم

شعبنا احترامًا كبيراً، بما في ذلك في قطاع غزة. هم من يجب أن يحكموا على القادة الفلسطينيين، وليس أولئك الذين يقتلونهم ويقتلون نساءهم وأطفالهم ويهدمون بيوتهم فوق رؤوسهم.

حري بهذا الممثل أن يستعرض ما يجري في وطنه فيما يخص أنشطتهم، كما يجري الآن في محاكمهم فيما يتعلق بفسادهم وارتباطاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حقيقة أن المحكمة الجنائية الدولية تعتبر رئيس وزراء سلطات الاحتلال تلك مجرم حرب. كما أنه مطلوب للمثول أمام محكمة العدل الدولية بسبب الجرائم التي ارتكبها ضد الشعب الفلسطيني.

لذلك، يجب على أولئك الذين يعيشون في بيوت من زجاج ألا يرشقوا الآخرين بالحجارة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلب ممثل إسرائيل الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أواصل تذكير السيد منصور بأننا لسنا عدوه. أعداؤه هم حماس. في اليوم الذي يتحلى فيه بالشجاعة والقوة والجرأة على مواجهة متطرفي حماس، عندئذ يمكنه التحدث عن مستقبل الفلسطينيين. ولكن طالما استمر في إلقاء اللوم على إسرائيل في كل شيء – سواء كان هو أو شخص آخر هنا يهاجم إسرائيل – فلن يكون هناك مستقبل لشعبه ولا مستقبل للمنطقة. أعداء الشعب الفلسطيني هم المتطرفون الذين بدؤوا الحرب ضد إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وهم نفس المتطرفين الذين يخشى ذكر اسمهم أو إدانتهم. هذه هي مشكلته.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلب المراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن للإدلاء ببيان أخير.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر، سيدي الرئيس، عن الخوض في هذه الواقعة. لكن دعني أقل لممثل سلطة الاحتلال: عندما تتوقفون عن قتل أطفالنا وشعبنا بالأعداد غير المسبوقة التي نراها في قطاع غزة، وعن سجنهم – كما قلت من قبل، فقد سجن مليون فلسطيني منذ عام 1967 – عندئذ سيكون هناك احتمال بأن أصدقه. لكن عندما يتصرفون على هذا النحو، فإنهم لا يستطيعون حتى إقناع طفل من الشعب الفلسطيني بأنهم ينوون الخير للشعب الفلسطيني. عليكم إنهاء القتل والاحتلال. عليكم تمهيد الطريق لإنهاء الاحتلال – أن يكون هناك حل الدولتين والعيش جنبًا إلى جنب. عندئذ ستكون هناك فرصة للسلام. لكن تصرفاتهم لا تؤهلهم ليكونوا شركاء. ليس لدينا شريك للسلام من جانبه. عليهم التكفير عن أعمالهم من خلال الأفعال، لا من خلال الأقوال الجوفاء. عندئذ قد يكونون مؤهلين كشركاء من أجل السلام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلب ممثل إسرائيل الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن للإدلاء ببيان أخير.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز الشديد، سيدي الرئيس.

في 6 تشرين الأول/أكتوبر، كان لدينا وقف لإطلاق النار. في 6 تشرين الأول/أكتوبر، كانت إسرائيل تنعم بالسلام. وكانت غزة تنعم بالسلام.

رُفعت الجلسة الساعة 18/05.